



١٢

رسالة في تسمية فقهاء الأمصار

لأبي عمر ابن عبد البر التمري (٤٦٣هـ)

حَقَّقَهَا وَتَلَّقَى تَلْقَاهَا

عبد الرحمن بن محمد العوض

يَلِيهَا

تَسْمِيَتُهُمْ مِنْ تَلْوَاهِ عَلَيْهِمُ الْإِسْبَانِيَّةَ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ

وَتَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ الْمَجْدِثِينَ

مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ (٢٣٤هـ)

اسْتَفْرَجَهُ وَتَلَّقَى تَلْقَاهُ

عبد الرحمن بن محمد العوض



رسالة في تسمية فقهاء الأمصار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

ح دار رسالة البيان للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد

رسالة في تسمية الأمصار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، / يوسف بن عبد الله بن محمد
القرطبي؛ عبد الرحمن محمد الوض، - الرياض، ١٤٣٩هـ

ص ١١٢؛ ١٥ × ٢٢ سم

ردمك: ٢-٨-٩٠٦٥٩-٦٠٣-٩٧٨

١ - الصحابة والتابعون

٢ - الحديث - تراجم الرواة أ. العوض، عبد الرحمن
محمد (محقق) ب. العنوان

١٤٣٩/٢٢٩٧

ديوي ٢٣٤.٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٢٢٩٧

ردمك: ٢-٨-٩٠٦٥٩-٦٠٣-٩٧٨



الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٧ | تسمية فقهاء الأمصار لابن عبد البر |
| ٩ | مقدمة |
| ١٣ | عنوان الرسالة |
| ١٤ | نسبة الرسالة لابن عبد البر |
| ١٧ | هذه الرسالة ليست هي كتاب (أخبار أئمة الأمصار) لابن عبد البر |
| ١٩ | وصف المخطوط |
| ٢٣ | فقهاء الصحابة |
| ٣٠ | فقهاء التابعين بالمدينة |
| ٣٦ | فقهاء مكة |
| ٤١ | فقهاء الكوفة |
| ٥٢ | فقهاء البصرة |
| ٥٧ | فقهاء الجزيرة والرقعة |
| ٥٨ | فقهاء الشام |
| ٦٣ | فقهاء مصر |
| ٦٨ | فقهاء بغداد |
| ٧١ | فقهاء خراسان |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٧٣ | تسمية من تدور عليهم الأسانيد من رواة الحديث وتسمية الفقهاء المحدثين لابن المديني |
| ٧٥ | مقدمة |
| ٨٣ | تسمية من تدور عليهم الأسانيد |
| ٨٩ | تسمية الفقهاء المحدثين |
| ٨٩ | فقهاء الصحابة |
| ٩٣ | تسمية الصحابة الذين كان لهم أصحاب يذهبون مذهبهم |
| ٩٤ | أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه |
| ٩٨ | أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنه |
| ١٠٠ | أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه |
| ١٠٣ | فهرس المصادر والمراجع |

رِسَالَتِي فِي تَسْمِيَةِ فَهْمِهَا الْإِمْصَلُ

لِأَبِي عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ التَّمَرِيِّ (٤٦٣ هـ)

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَوَّضُ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فهذه رسالة نفيسة لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمْرِي القُرْطُبِي (٤٦٣هـ) في تسمية فقهاء الأمصار.

وفي هذا الباب مؤلفات عدّة، لكنّ هذه الرسالة من بينها قد اجتمع فيها -إن شاء الله- من المزايا والمحاسن ما تفرّق في غيرها، وقد تميّز عمل ابن عبد البر في هذه الرسالة بميزتين مهمّتين:

الميزة الأولى: العناية البالغة بترتيب فقهاء الأمصار، وتصنيف طبقاتهم تصنيفاً متسلسلاً حسب أخذ بعضهم عن بعض، فهو لم يصنّفهم باعتبار سنة الولادة أو الوفاة، ولا بكون الفقيه صحابياً أو تابعياً، بل صنّفهم بما يراه من تسلسل الفقه وتدرّجه باعتبار التلمذ والمشيخة، وانتقال العلم من جيل إلى جيل.

وهذا اضطرّه في بعض المواضع إلى تكرار بعض الأسماء، فيذكر الليث بن سعد مثلاً في طبقات فقهاء المدينة ويشير إلى أنه سيعيد ذكره في فقهاء مصر، وكذلك صنع في سعيد بن جبير بين فقهاء الكوفة وفقهاء مكة، وفي إسحاق بن راهويه بين فقهاء بغداد وخراسان.

وكذلك يبالغ في التدقيق فيجعل طبقة بين الطبقتين، ويميز بين أصحاب الطبقة الواحدة في الترتيب، فحين فرغ من التابعين من أهل المدينة مثلاً، قال: «ثم صار علم هؤلاء وفقههم أو أكثره إلى...»، وسمّى مالكا، وعبد

العزير الماجشون، والليث بن سعد، ثم قال: «ومن دون هؤلاء وإن جمعهم العصر: ...» وسمي ثلاثة من فقهاء المدينة ممن يقاربون مالكا في السن لكنهم تأخروا عن طبقته قليلا وبقوا بعد وفاته، وعُرف بعضهم بالأخذ عنه، فعُدُّهم في أقرانه أو في تلاميذه فيه نظر، بل هم في طبقة متوسطة بين الطبقتين.

الميزة الثانية: العناية البالغة بالكشف عن منازل الفقهاء في العلم، ووصف كل فقيه بما يناسب منزلته بما ظهر له، وكان هذا قد كان من همم في هذه الرسالة أن يميز ما اختصَّ به كل واحد من الفقهاء المذكورين، وأن يميز منزلته في العلم.

فتجده مثلاً حين ذكر مسلم بن خالد الزنجي، وسعيد بن سالم القداح في فقهاء مكة، وهما قرينان، وكلاهما من شيوخ الشافعي وأصحاب ابن جريج، وصف الأول بقوله: «فقيه مكة بعد ابن جريج»، ووصف الثاني بقوله: «كان يفتي بمكة أيضاً».

ولما ذكر الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، وحبیب بن أبي ثابت في فقهاء الكوفة، وصف الأول بقوله: «كان مقدماً في الفقه والرواية»، فنَّبَه على تقدُّمه في العلمين، ووصف الثاني بقوله: «كان مقدماً في الفقه والرأي»، فنَّبَه على تقدُّمه في الفقه خاصَّة، ثم وصف الثالث بقوله: «كان من أهل الفقه والعلم والفتيا بالكوفة مع الحكم وحماد، إلا أنه كان يتورَّع عن الفتيا كثيراً»، فهو مذكور معهما بالفقه والعلم إلا أنه ليس مقدماً مثلهما، ثم ينبه على قلة المروي عنه، ويعزو ذلك إلى ورعه.

ومن مبالغته في التدقيق قوله في ابن جرير الطبري: «وله حظٌّ من النظر، وهو واسع الرواية في الآثار والأخبار، وفقهه وسط، وليس بقوي الاعتدال، ولا بصحيح النَّظَرِ جدًّا»، فكأنه قد وزن فقه هذا الإمام فوجده صحيح النظر، معتدلًا، لكنه ليس بصحيح النظر جدًّا، ولا بقوي الاعتدال، ومثل هذا التدقيق -سواء وافقه القارئ عليه أو خالفه فيه- لا يكون إلا بعد سبرٍ لأفراد اختيارات الفقيه واستدلالاته.

وينضاف إلى هاتين الميزتين:

- اختصار الرسالة وإيجازها، وخلوها من الاستطراد، فجاءت متناسقة وافية بالمقصود، محققة للغرض منها.
- عناية ابن عبد البر بالأنساب، وهي سمة له في مؤلفاته، فتجده -مع اختصاره في الكلام وإيجازه- لا يكاد يدع أن يميز العرب عن الموالي، وأن يسمي قبائل من يذكرهم، ويحرص على ذلك أشدَّ الحرص، وربما أشار إلى الاختلاف في أنساب بعضهم.
- معرفة ابن عبد البر التفصيلية بفقه هؤلاء الفقهاء الذين سمَّاهم في رسالته، فهو الخبير بمذاهبهم وأقوالهم، وقد استقصاها من أطرافها في كتابه التمهيد والاستذكار.

ومما قد يلاحظه القارئ: أن هذه الرسالة وقعت جوابًا عن سؤال، فليست بالتأليف المبتدأ الذي يكون له من الاستعداد والتحرير والمراجعة وإعمال الذهن في التصنيف والتبويب ما يكون في الجواب عن المسألة،

وإن كان -بلا ريب- ليس جواباً عابراً مُسْتَعَجَلًا، ففيه من التحرير والنقول والفوائد وهو من الطول بحيث يعلم أنه قد أقبل عليه، وبذل له من وقته وعنايته ما صار به على هذا الوجه.

وبعد فأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أفادني في إخراج هذه الرسالة، ولا يسعني أن أسمي كل من أفدت منه فيها، لكنني أخص منهم: أخي الفاضل الشيخ: محمد بن عبد الله اللحيان حفظه الله، فقد تفضل بمراجعتها، وإبداء ملاحظات قيمة عليها، فجزاه الله خيرًا.

وأشير هنا أيضًا إلى أنني قد طالعت تحقيق الدكتور محمد سعيد الغازي للرسالة، وهو تحقيق جيد، أفدت منه في بعض المواضع^(١).

وقد أتبع رسالة ابن عبد البر هذه بكلام ابن المديني في تسمية من تدور عليهم الأسانيد، وفي ذكر طبقات الفقهاء المحدثين، والحمد لله أولاً وآخراً.

عبد الرحمن بن محمد العوض

abawadh@gmail.com

٢ / ٣ / ١٤٣٩ هـ

(١) طبع هذا التحقيق في دار المفيد، بتوزيع دار ابن حزم، عام ١٤٣٤ هـ بعنوان: «أخبار أئمة الأمصار»، ذلك أن المحقق الفاضل توهّم أن هذه الرسالة هي كتاب أخبار أئمة الأمصار لابن عبد البر، ويأتي بيان أنها ليست الكتاب المذكور.

عنوان الرسالة

لا يوجد في المخطوطة عنوان لهذه الرسالة، إلا أنه يمكن أن يستفاد العنوان من قول السائل: «سئل الفقيه أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر رحمه الله أن يملي ما حضره حفظه من أسماء الفقهاء من السلف والخلف في أمصار المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين ممن اشتهر عنه الفتوى في شرائع الدين مختصرا»، ثم قول الناقل للجواب في آخره: «كَمُلَ ما ذكره أبو عمر بن عبد البر من تسمية فقهاء الأمصار رحمهم الله تعالى»، ويأتي في نقل أبي بكر ابن أبي الطاهر السَّلْمَاسِي أنه سَمَى هذه الرسالة: «ذكر فقهاء الأمصار»، والله أعلم.

نسبة الرسالة لابن عبد البر

هي ثابتة النسبة إليه -إن شاء الله-، ويدل على ذلك أمور:

أحدها: ما جاء في أول الكتاب من أن ابن عبد البر سئل أن يذكر فقهاء الأمصار، وفي آخره: «كامل ما ذكره أبو عمر بن عبد البر».

الأمر الثاني: أن ابن عبد البر رحمه الله أحال في أثناء هذه الرسالة على كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في أكثر من موضع.

الأمر الثالث: ما وقع في هذه الرسالة من عبارات لابن عبد البر تشبه عبارات أخرى له في كتبه المشهورة، من ذلك قوله في هذه الرسالة في ترجمة الحارث الأعور: «وعنه أخذ الشعبيُّ الفرائضَ ثم أكذبه بعدُ في تفضيله لعليِّ على أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهم»، وقد عوقب الشعبي فلم يمت حتى أكذبه النخعي، وقال في جامع بيان العلم وفضله مثل هذا، فقال حين ذكر تكذيب النخعي للشعبي: «معاذ الله أن يكون الشعبيُّ كذَّابًا! بل هو إمامٌ جليلٌ، والنخعيُّ مثله جلالةٌ وعلمًا ودينًا، وأظنُّ الشعبيَّ عوقب لقوله في الحارث الهمداني: «حدَّثني الحارث وكان أحدَ الكذَّابين»، ولم يبن من الحارث كذبٌ، وإنما نَقِم عليه إفراطه في حبِّ عليِّ رضي الله عنه وتفضيله له على غيره، ومن ها هنا والله أعلم كذبه الشعبي؛ لأنَّ الشعبيَّ يذهب إلى تفضيل أبي بكرٍ رضي الله عنه، وإلى أنَّه أول من أسلم»^(١).

الأمر الرابع: أن يحيى بن إبراهيم بن أحمد أبي بكر ابن أبي الطاهر السَّلْمَاسِي (ت ٥٥٠هـ) نقل عن ابن عبد البر نقولاً تطابق تمامًا ما في هذه

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/١١٠٠).

الرسالة، فإنه قال في كتابه (منازل الأئمة الأربعة): «وقال أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر في (ذكر فقهاء الأمصار): وأما أبو حنيفة فهو أصل الرأي بالكوفة، وكان ذكياً فهماً، معتمداً في فقهه على علماء بلده، وكان أبصر الناس بالقياس، وكان ابن المبارك يمدحه ويثني عليه بالشعر وغيره»^(١)، وقال السَّلْمَاسِي: «قال ابن عبد البر: كان لأبي حنيفة أصحاب جِلَّةٍ رؤساء في الدنيا، ظهر فقهه على أيديهم، أكبرهم: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، لجده صحبة ذكر في الصحابة، كان قد روى الحديث وكتبه، ثم لازم أبا حنيفة فغلب عليه رأيه، وكان قاضي القضاة لثلاثة خلفاء: للمهدي، والهادي، والرشيد، ولا أعلم قاضياً كان إليه تولية القضاة في الآفاق من المشرق والمغرب إلا أبا يوسف هذا في زمانه، وأحمد ابن أبي دؤاد -لعنه الله- في زمانه...»^(٢) ومنهم: أبو عبد الله زفر بن الهذيل العنبري من أصحاب أبي حنيفة، كان أبو حنيفة يفضلُه، ويقول: إنه أقيس أصحابه، وكان ذا عقل ودين وفهم وورع، وكان ثقة في الحديث... ومنهم: محمد بن الحسن الشيباني الفقيه، أبو عبد الله مولى لبني شيبان، أخذ عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف، وكتب الحديث وكان فقيهاً عالماً شهماً نبيلاً. وقال الشافعي: سمعت من محمد بن الحسن وقر بعير، وما رأيت رجلاً سمينا

(١) منازل الأئمة الأربعة (ص ١٧٣).

(٢) مكان النقاط كلام ليس في هذه الرسالة لا أدري عن نقله السلمي ولم يصرح بنقله عن ابن عبد البر، وبعضه صرح بنقله عن أبي إسحاق الشيرازي في الطبقات، وغيره، وكذلك النقاط في الموضع التالي.

والكلام على زفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن لم يصرح بنقله أيضاً عن ابن عبد البر، ولكنه مطابق لما في هذه الرسالة بحروفه، والظاهر أن السلمي نقل أولاً كلام ابن عبد البر بطوله، ثم زاد في أثناءه نقولاً وزيادات عن غير ابن عبد البر.

أفهم منه، وكان إذا تكلم خيل أن القرآن نزل بلغته. قال أبو عمر: أصله من الشام وولد بالجزيرة، وولاه الرشيد قضاء الرقة فأقام بها مدة ثم عزله، ثم أخرج مع نفس إلى الري وولاه قضاءها، فمات بها هو والكسائي النحوي علي بن حمزة في يوم واحد، فرثاهما اليزيدي بشعر حسن...»^(١).

فهذه النقول الطويلة مطابقة تماما لما في هذه الرسالة بحروفها، فيبعد أن يكون نقله عن كتاب أخبار أئمة الأمصار، أو غيره من كتب ابن عبد البر مما لم يطبع، فالظاهر أنه نقله من هذه الرسالة.

ووجدت ابن حجر في تهذيب التهذيب نقل عن ابن عبد البر أنه قال في ابن وهب: «كان مولى ربحانة مولاة يزيد بن أنس الفهري»^(٢)، وهذا النص لم أجده في كتب ابن عبد البر المطبوعة وهو في هذه الرسالة، والله أعلم، وبالله التوفيق.

(١) منازل الأئمة الأربعة (ص ١٧٧-١٧٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٧٣).

هذه الرسالة ليست هي كتاب (أخبار أئمة الأمصار) لابن

عبد البر

من الأهمية بمكان هنا التنبيه على أن لابن عبد البر كتابًا كبيرًا اسمه: «أخبار أئمة الأمصار»، ذكر أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الأندلسي (٤٨٨هـ) من أصحاب ابن حزم، أن كتاب ابن عبد البر هذا يقع في سبعة أجزاء^(١).

وكذلك يظهر من إحالات ابن عبد البر عليه أنه كتاب كبير، وقد يكون توفي قبل أن يتمه^(٢).

فهو قطعًا ليس هذه الرسالة الصغيرة الموجزة.

ويرى عبد الفتاح أبو غدة أن كتاب «أخبار أئمة الأمصار» لابن عبد البر، هو نفسه كتاب: «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، ولم يبين وجه ذلك.

ويشكل على ما ذكره امران:

أحدهما: اختلاف اسم الكتابين، واسم «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» هو من قبل ابن عبد البر نفسه فيما يظهر، وهو كذلك ثابت

(١) في كتابه جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص ٣٦٨).

(٢) يقول في التمهيد (٣٠٨/٦): «وأخبار سعيد بن المسيب وفضائله في علمه ودينه وزهده وفهمه وورعه كثيرة جدا وسنذكرها - إن شاء الله - في كتاب أخبار أئمة الأمصار أعان الله على ذلك بفضلته ونعمته»، ويقول في جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٠/٢): «ولعلنا إن وجدنا نشطة تجمع من فضائله [يعني: أبا حنيفة] وفضائل مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي رحمهم الله كتابا، أملنا جمعه قديما في أخبار أئمة الأمصار إن شاء الله تعالى».

في مخطوطات الكتاب^(١)، وكتاب أخبار أئمة الأمصار هو معروف بهذا الاسم، هكذا ذكره ابن عبد البر، ومن ترجم له^(٢).

والأمر الآخر: اختلاف موضوع الكتابين، فكتاب أخبار أئمة الأمصار ذكر ابن عبد البر أنه سيذكر فيه أخبار سعيد بن المسيب مستوفاة حين اقتصر على بعضها في التمهيد، وذكر أنه سيجمع فيه أخبار الثوري والأوزاعي أيضًا، وكتاب الانتقاء اقتصر فيه على أخبار الأئمة الثلاثة أبي حنيفة، ومالك والشافعي^(٣).

وقد يكون ابن عبد البر عزم أول الأمر أن يؤلف كتابًا في أخبار أئمة الأمصار عمومًا، وشرع في ذلك، ثم اقتصر على هؤلاء الثلاثة المشهورين فقط، واشتهر الكتاب في زمنه وبعده بالاسم الأول، لأن من ترجم له إنما يذكر كتاب أخبار أئمة الأمصار، ولا يذكر كتاب الانتقاء، ويبقى هذا احتمالًا الله أعلم بصحته.

والمقصود أن هذه الرسالة ليست هي كتاب أخبار أئمة الأمصار، وباللغة التوفيق.

(١) انظر خاتمة الكتاب (ص ١٧٥)، ومقدمة المحقق (ص ١٤-٢٢).

(٢) منهم ابن أبي نصر الحميدي في جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس (ص ٣٦٨)، وأبو جعفر الضبي في بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص ٤٨٩).

(٣) تقدم نقل كلام ابن عبد البر في الهامش قريبًا.

وصف المخطوطة

تقع هذه الرسالة ضمن مجموع محفوظ بمكتبة جامعة لايبزيك الألمانية برقم: (٠٨٨٣)، وترتيب الرسالة في المجموع: (١١).

عدد أوراق المجموع: (١٤١) ورقة، ورسالة ابن عبد البر تقع في: (١١) ورقة، ابتداء من الورقة رقم: (٨٨) إلى الورقة رقم: (٩٨).

عدد الأسطر في كل ورقة: يتراوح بين (٢١ و ٢٦) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر متفاوت، ففي بداية المخطوط طول السطر أقل منه في آخره، وهو يتراوح بين (٨) كلمات و(١٧) كلمة تقريبًا.

وقد كتبت بخط جميل واضح، واعتنى الناسخ بتصحيحها ومقابلتها، وتلوين بعض الكلمات.

ولم يدون في هذه الرسالة: اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وهذا المجموع فيه نحو (١٩) مخطوطة مختلفة، لكتّاب مختلفين، وكثير من المخطوطات الموجودة فيه غير معنونة، ولم يدون فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، لكن من خلال تصفُّح المجموع وما أثبت فيه من التواريخ، تبين لي أن أكثر مخطوطاته ترجع إلى القرن الحادي عشر والثاني عشر، فهذا يحدث ظنًا أن مخطوطة رسالة ابن عبد البر قد كتبت في هذه الفترة أيضًا، وإن كان ظنًا ضعيفًا باعتبار أنه مجموع ملقّق ليس لكاتب واحد^(١).

(١) هذا بيان ما وقفت عليه من بيانات في هذا المجموع: الرسالة الثالثة من المجموع والتي بعنوان: «نفوذ النصل في ردي الأصل»، كتب على غلافها =

بداية المخطوط: «بسم الله الرحمن الرحيم، سئل الفقيه أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر رحمه الله أن يملي ما حضره حفظه من أسماء الفقهاء من السلف والخلف في أمصار المسلمين...».

وآخره: «كَمَلَ ما ذكره أبو عمر بن عبد البر من تسمية فقهاء الأمصار رحمهم الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله وصحبه أجمعين، آمين».

(الورقة رقم: ١٣٤) هذه العبارة: «هذه النسخة مسوَّدة تحتاج إلى مقابلة وتهذيب، كتبت بالعجل في ليلة واحدة بمكة المشرفة سنة ١٠٣٥».

الرسالة السادسة في المجموع والتي بعنوان: «كشف الريب في العمل بالجيب»، لمحمد بن أحمد المزني المالكي (٧٥٠هـ)، قد كتب في آخرها (الورقة رقم: ٥٦ب): «تمت رسالة كشف الريب في العمل بالجيب للمزني، وذلك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، غفر الله لمؤلفها وكتابتها ومن كتبت برسمه، بارك الله لنا وللمسلمين في حياته، ونفعنا بصالح دعواته، وذلك لثلاثة عشر خلين من شهر المحرم الحرام لسنة اثنين وثلاثين وألف [١٠٣٢هـ]، على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفو مولاه، بدر الدين ابن محمد الإمام بجامع العارف بالله سيدي الشيخ حسن الرفاعي».

في الورقة رقم (٨٣ب) كتب في نهاية حاشية طويلة: «يوسف الأصم، يا ناظر الحاشية ادع له بالرحمة الغاشية» بدون تاريخ.

في الورقة رقم (١٢٣ب) كتب في نهاية إحدى الرسائل: «تمت وبالخير عمت على يد العبد الفقير إلى مولاه خفي اللطاف: منصور بن علي الحلبي الشافعي الصواف»، بدون تاريخ أيضاً.

وفي آخر المجموع جزءٌ فيه منظومة، جاء في آخرها (الورقة رقم: ١٣٨ب): «تمت بحمد الله تعالى وحسن توفيقه على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمة ربه الكريم الجواد: أحمد العمري الحقير، المعتر بالعبز والتقصير، سنة ١١٥٣».

وثمة مطالعة قُيِّدت في موضعين لرجل يتلقب بالفقيه ابن السيد إحداهما في أول ورقة من المجموع بتاريخ ١١٨٨هـ والأخرى وفي الورقة رقم ١٣١ب، بتاريخ ١١٨٧هـ وما دام أنه رجل واحد، وقد طالع أكثر من موضع من المجموع، فهذا يحدث ظناً غالباً أن المجموع بصورته الحالية قد كان موجوداً قبل تاريخ هذه المطالعة.

بسم الله الرحمن الرحيم
سئل النخعي أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر رحمه الله
ان يجلي ما حصره حفظه من أسماء الفقهاء من السلف والخلف
في أمصار المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من
العلماء الذين من أشهر عنه الفتوى في شئ من الدين مختصراً
فقال أما الصحابة رضوان الله عليهم وهم الواصلون في هذا الباب
بعد الكتاب والسنة فالذين وصلوا إلينا فتياهم وانفسهم
واجتهدوا هم بارأهم فيما سئلوا عنه واحتاج الناس
فيه اليهم سبعة عمرو بن علي وابن مسعود وعثمان وزيد بن
ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس الوان علم
عثمان وابن عمر أكثره في مسائل الحج وفي مسائل الشرائع
هواقله فتيا مسائل الجعة فاما مسائل الجعة المذكورة
رضي الله عنهم اجمعين فوصل إلينا من فتوهم كثير في شئ من
الدين من ابواب الطهارة التي مسائل الدماء وكان المشهور
له بالعلم من الصحابة مع هروك وان كان لم يصل إلينا من
علمهم واجوبتهم في المسائل الواجب أبو بكر الصديق
ومعاذ بن جبل وابي بن كعب و ابو الدرداء و ابو ذر وسلمان
فهو كونه شهد لهم الصحابة بالعلم والفتنة فقال علي بن ابي طالب
وعلى بن ابي طالب وعنه ثم اولى عليه فلم يخرج منه شيئاً
وشهد سلمان انه علم العلم الاول والاخر يريد علم
الكتابين وعلم شريعة الاسلام وشهد ابن مسعود
وابن الدرداء بالفتنة والعلم الوان هروك لم يصل إلينا
من

سكناه وتجره رحمه الله تعالى في البلدان للطلب العلم بما تجاز والعراق والثام
ومصر ونظم الثغور وكان كثيرا الجهاد وهو عند العلماء امام جليل القدر
في الحديث والآثار وجميع ابيه له فضلا لم يجتمع في غيره الفقه والادب
والعلم بايام الناس واخبارهم وكان مع ذلك عابدا زاهدا سخييا
جوادا شاعرا تفقه مع الثوري وابي حنيفة وابي يونس وجالس
سالكا والواعي والليث وعمرو ويونس بن يزيد واحسن الاخذ عنهم
وهو ثقة مأثور في الاماروي عنهم وعن غيرهم وهو احد الائمة الفقهاء
اهل القري ببلده وكان العري العابد لا يقبل منه احد صلته لومته سلطان
ولومته غيره الا من ابن المبارك فانه كان يقبل منه ما يصله به وله
فضلا ترجمه جمعوا كثيرا من الناس وما اعلم احد من ائمة الفقهاء سلام من
انيد بقار فيه ثمن الا عبدا عبد بن المبارك ما رحمه الله منصرفا من
خزرا الروم سنة احدى وثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة واستحق
ابن ابراهيم بن راهرية وقد تقدم ذكره وهو معدود في فقهاء خراسان
وابو عبد الله محمد بن نصر المروزي كان عالم خراسان غير مدافع ممن
جمع الحديث والفقه وسعة العلم والرواية مع الثقة والامانة وكتبه
في الفقه مبيعة الا ان فيها الطول كلما ذكره ابو عمرو بن عبد البر
من شئمة فقهاء الامصار رحمه الله تعالى في الحديث والعالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين
ابن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل الفقيه أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر رحمه الله أن يملي ما حضره حفظه من أسماء الفقهاء من السلف والخلف في أمصار المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين؛ ممن اشتهر عنه الفتوى في شرائع الدين مختصراً. فقال:

أما الصحابة رضوان الله عليهم^(١)،

وهم الأصل في هذا الباب بعد الكتاب والسنة، فالذين وصل إلينا فتياهم وأقضيئهم، واجتهادهم بأرائهم فيما سُئِلوا عنه، واحتاج الناس فيه إليهم سبعة:

[١] عُمَرُ،

[٢] وَعَلِيٌّ،

[٣] وَابْنُ مَسْعُودٍ،

[٤] وَعُثْمَانُ،

[٥] وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ،

[٦] وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ،

[٧] وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

إلا أن علم عثمان وابن عمر أكثره في مسائل الحج، وفي سائر الشرائع

(١) سيذكرهم ابن عبد البر في ثلاث طبقات، ثم سيرجع إلى الطبقة الأولى ويذكر الذين صار لهم أصحاب في الفقه ينسبون إليهم، ثم يذكر مزية ابن عباس على سائر السبعة.

هو أقلُّ من فتيا سائر السبعة^(١).

فأما سائر السبعة المذكورين رضي الله عنهم أجمعين فوصل إلينا من فقههم كثيرٌ في شرائع الدين من أبواب الطهارة إلى مسائل الدماء^(٢).

وكان المشهود له بالعلم من الصحابة مع هؤلاء وإن كانوا لم يصل إلينا من علمهم وأجوبتهم في المسائل إلا اليسير:

[١] أبو بكر الصّدِّيقُ،

[٢] ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ،

[٣] وأبِي بِن كَعْبٍ،

[٤] وأبو الدَّرْدَاءِ،

[٥] وأبو ذَرٍّ،

[٦] وسَلْمَانُ.

فهؤلاء شهد لهم الصحابةُ بالعلم والفقهِ،

(١) وسبب ذلك في حق ابن عمر ما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (٣ / ٩٥١)، قال: «كان لا يتخلف عن السرايا على عهد رسول الله ﷺ، ثم كان بعد موته مولعًا بالحج قبل الفتنة، وفي الفتنة، إلى أن مات، ويقولون: إنه كان من أعلم الصحابة بمناسك الحج».

وقال محمد بن سيرين: «كانوا يرون أن أعلم الناس بالمناسك: عثمان بن عفان، وبعده عبد الله بن عمر رضي الله عنهما». خرجه البيهقي في المدخل (ص ١٥١).

(٢) يريد في الفقه كاملاً، وهذه الكلمة قالها بناء على الترتيب الشائع في زمانه، فقد كان المالكية بالمغرب يستفتحون الفقه بأبواب الطهارة ويختمون بأبواب الجنائيات والديات، جرى على ذلك سحنون في المدونة. ومن نسج على وفق كتابه كاللخمي في التبصرة، وابن رشد في البيان والتحصيل. وكذلك ابن عبد البر في الكافي في فقه أهل المدينة، وأما المتأخرون فيختمون بأبواب الوصايا والفرائض.

فقال عليٌّ في أبي ذر: «وَعَى عَلِمًا عَجَزَ النَّاسُ عَنْهُ، ثُمَّ أَوْكَى عَلَيْهِ فَلَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ شَيْئًا».

وشهدَ لسلمانَ أنه عَلِمَ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ، يريد به علمَ الكتّابين، وعلمَ شريعة الإسلام.

وشهد ابنُ مسعودٍ لأبي الدرداء بالفقه والعلم.

إلا أن هؤلاء لم يصل إلينا من علمهم كثير.

وأما أبو موسى الأشعري^(١) فذكره الشعبيُّ في فقهاء الصحابة السبعة المتقدِّم ذكرهم، وأبا ابنَ عباسٍ من ذلك^(٢)، وقال عليٌّ رضي الله عنه: «صَبَغَ فِي الْعِلْمِ صِبْغَةً».

(١) هذا السياق مشعر بأنه ذكر أبا موسى الأشعري مع فقهاء الصحابة الذين لم يرو عنهم إلا اليسير، فلعله سقط على الناسخ، أو يكون ابن عبد البر آخر ذكره لتردده في ذلك، وابن عبد البر قسم الصحابة هنا إلى ثلاث طبقات، فذكر في الأولى سبعة من الصحابة، وفي الأخيرة سبعة أيضا، فناسب أن تكون الطبقة الثانية فيها سبعة أيضا، ولا يتم ذلك إلا بذكر أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) يعني أبي الشعبيُّ أن يكون ابن عباس من السبعة الذين تقدّم ذكرهم، وهم المكثرون من الصحابة، وأدخل مكانه أبا موسى الأشعري.

وأثر الشعبي الذي أراد ابن عبد البر فيما يظهر، هو ما رواه أبو إسحاق الشيباني عن الشعبي، قال: «كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضا، وكان يقتبس بعضهم من بعض. وكان علي والأشعريُّ وأبي - يشبه بعضهم بعضا، وكان يقتبس بعضهم من بعض» قلت: وكان الأشعري إلى هؤلاء؟ قال: «كان أحد الفقهاء رحيم الله»، خرجه البيهقي في المدخل (ص ١٦١) برقم (١٤٩)، والحاكم في المستدرک (٣/٤٨٣، ٥٢٧)، برقم (٥٨٠٦، ٥٩٥٩).

وروي مثل هذا جماعة عن الشعبي، عن مسروق، وجاء من غير طريق الشعبي عن مسروق، خرجه عبد الله بن أحمد في العلل (١٨٧٣)، والبيهقي في المدخل (ص ١٦٠) برقم (١٤٥)، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨)، والحاكم في المستدرک (٣/٣٤٢، ٥٢٧) برقم (٥٣١٥، ٥٩٦٠)، والطبراني في الكبير (١/١٩٧، ٩٤/٩٤)، برقم (٨٥١٣، ٥٢٨).

وممن أفتى من أصحاب رسول الله ﷺ وجاء ذلك عنه:

[١] جابرُ بنُ عبدِ الله الأَنْصَارِيُّ،

[٢] والزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ،

[٣] وطلحةُ بنُ عبِيدِ الله،

[٤] وعمَّارُ بنُ ياسِرِ،

[٥] وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفِ،

[٦] وعَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العاصِ،

[٧] وحذيفةُ بنِ اليَمَانِ.

إلا أن ذلك قليلٌ، وأكثرُ من وصل إلينا فتياه منهم: جابرُ بنُ عبدِ الله.

وأما الذين اشتهروا بالفتوى وأخذ التابعون عنهم ذلك ونُسب إليهم أصحابهم:

[١] فعَلِيُّ بنُ أبي طالبِ،

[٢] وعبدُ الله بنُ مَسْعُودِ،

[٣] وزيدُ بنُ ثابتِ،

[٤] وكذلك عمر بن الخطاب ؓ، قال عبد الله بن مسعود: «لقد حوى

تسعةَ أعشارِ العلمِ وشاركَ غيرَه في العاشرِ».

قال أبو عمر:

ثم صار علمٌ هؤلاء كلَّهم وعلمُ الأنصار وغيرهم إلى: عبد الله بن عباس.

فكان في زمانه أعلم الناس، حتى قال طاووس: «كان عبد الله بن عباس في زمانه أعلم من أبي بكر وعمر في زمانِهِمَا».

قال أبو عمر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في ابن عباس: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)^(١)، ودعاؤه ﷺ يجب لا محالة إن شاء الله تعالى.

وقال ابن مسعود: «نعم تُرْجَمَان القرآن ابن عباس، لو أدرك أسناننا ما عاشه منا رجلٌ»^(٢).

وكان عمر رضي الله عنه يشاوره مع شيوخ الصحابة.

وروى أبو الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: «ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنة، ولا أجلداً^(٣) رأياً، ولا أثبت نظراً من ابن عباس».

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٢٣٩٧) وغيره، وشطره الأول: (اللهم فقهه في الدين) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٤٧٧) بلفظ: (اللهم فقهه). وأخرج البخاري في صحيحه برقم (٣٧٥٦، ٧٢٧٠) أن النبي ﷺ قال له: (اللهم علمه الحكمة)، وأنه قال له: (اللهم علمه الكتاب).

(٢) في متن المخطوطة: أحد، ثم صححت في الهامش إلى: رجل، وهي كذلك في الاستيعاب (٣/٣٩٥).

(٣) هكذا في المخطوط، وهي كذلك في معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/١٧٠٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧٣/١٩١)، وفي الاستيعاب (٣/٩٣٦) جاء هذا الأثر بلفظ: «ولا أجل رأياً»، وإذا ثبتت لفظة «أجلد» فالمراد بها هنا: أقوى وأصح، يقول الشاعر: «لبعض القلوب الصخرُ وإذا هي أجلد»، يعني أفسى وأصلب من الصخر، انظر: نهاية الأرب (٦/١٩٤)، والله أعلم.

وإن كان عمرٌ ليقول له كما كان يقول لعلي: «إنه قد طَلَعَتْ علينا عُضْلٌ أفضيةٌ أتما لها ولأمثالها»^(١).

وقال عمرو بن دينار: «ما رأيت مجلساً أجمع لكلِّ علمٍ وخيرٍ من مجلس ابن عباسٍ للحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر».

وقال طاووس: «أدركت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارأوا في شيء أتوا ابنَ عباسٍ فقرَّروهم عليه».

وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بن العَوَّامِ أحدُ الفقهاء أيضاً، وهو معدودٌ في الصحابة مع صغر سنِّه، يكنى أبا بكرٍ، كان صَوَّامًا قَوَّامًا، إلا أنه كان طالبَ دنيا، منافسًا عليها، طالبٌ علوٍ فيها، والله يغفر لنا وله^(٢).

وقد ذكرنا من فضائل الصحابة المذكورين وغيرهم وأخبارهم ما يدل على منازلهم وأقدارهم وموضع كلِّ واحدٍ منهم في الدين والعلم في كتابنا في الصحابة، وهو كتاب استوعبنا فيه ذكر كلِّ من كان في القرن الذين قال

(١) خرجه ابن جرير في تهذيب الآثار في مسند ابن عباس (١/١٧٧)، ولكن ذكر أنه كان يقول ذلك لابن عباس، ولم يذكر عليًّا، وزاد: ثم يرضى بقوله، قال: ثم يقول عبید الله: «وَعُمَرُ بن الخطاب عُمَرُ في جدِّه في ذات الله ونظره للمسلمين».

(٢) قلت: وما ذكر من فضائله كثير، وقد ذكروا من عبادته وصلاته وصيامه أمرًا عجبًا، وهو ممن اختارهم عثمان ؓ لكتابة المصحف مع زيد بن ثابت، وكان أحبَّ الناس إلى عائشة بعد النبي ﷺ وأبي بكر. وقال ابن عمر لما رآه مصلوبًا: «رحمك الله أبا خبيب، ما علمتك إلا صواما قواما وصولا لرحمك، أما والله إني لأرجو مع مساوئ ما قد عملت أن لا يعذبك الله». انظر ترجمته في الاستيعاب (٣/٩٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٣/٣٦٣).

فيهم رسول الله ﷺ: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم)^(١) الحديث^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٦٥٢) من حديث ابن مسعود، وكذلك أخرجه مسلم برقم (٢٥٣٣)، وقد روي هذا الحديث من حديث جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب، وعمران بن حصين، والنعمان بن بشير، وأبي برزة الأسلمي وغيرهم.

(٢) يريد ابن عبد البر بهذا الكلام أنه ذكر الصحابة ومن أدرك حياة النبي ﷺ من التابعين، فهؤلاء كلهم ذكرهم في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، ويраهم مشمولين بهذا الحديث لأنهم من قرن النبي ﷺ.

الفقهاء من التابعين بالمدينة

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وهو ابن الحَنَفِيَّةِ، يكنى أبا القاسم، أمه خولة بنت جعفر بن قيس، من بني حنيفة، من سبِّ اليمامة، أعطاهَا أبو بكرٍ عَلِيًّا رضي الله عنهما.

قال [أبو] ^(١) جعفر الطبري: «كان محمد بن الحنفية فاضلاً ديناً ذا علم جَمٍّ وورعٍ» ^(٢).

وسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزَنِ بْنِ أَبِي وَهَبِ الْمَخْزُومِيِّ، أبو محمد.
وعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، أبو عبد الله.
والقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ.

وعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، كان فقيهاً عابداً فاضلاً، غلبت عليه العبادة والخوف والورع، بذلك وصفه مالك وغيره، يكنى أبا الحسن.

وسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى ميمونة زوج النبي ﷺ، أبو أيوب.

وسالمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، يكنى أبا عمر.

وأبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قيل اسمه: عبد الله.

وعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودِ الْهَذَلِيِّ، يكنى أبا عبد الله.

وإِخْرَاجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وأبو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ، اسمه كنيته.

(١) سقط هذا من المخطوط وزدته؛ لأن المذكور هو: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري.

(٢) هذا النص في كتاب ذيل المذيل لابن جرير الطبري المطبوع مع كتابه التاريخ (٦٢٨/١١).

وأكثرُ أخذِ هؤلاء للفقهِ عن: زيد بن ثابت، وابن عمر، وابن عباس.

وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

وقَيْبِصَةُ بْنُ ذُوَيْبِ الخَزَاعِيِّ، كان من فقهاء المدينة ثم انتقل إلى الشام

فصار على خاتَمِ عبد الملك، وعلى البريد والكتب.

وليس أَبَانُ وقَيْبِصَةُ ممن يلحق بمن تقدم ذكره من فقهاء المدينة.

وقد ذكر الأعمش عن أبي الزناد في فقهاء المدينة: عَبْدَ الْمَلِكِ بن

مَرْوَانَ، وما أعلم أحداً ذكره فيهم غيره^(١).

ولسعيد بن المسيب ومن ذكرنا بعد من فقهاء التابعين بالمدينة فضائلُ

جمَّةٌ لا تحصى كثرةً، وهي موجودة في تواريخ العلماء.

وبعد هؤلاء^(٢):

أبو جعفر مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، معدودٌ في فقهاء التابعين،

(١) قلت: قد كان عبد الملك بن مروان يذكر بالفقه والعلم حتى تولى الملك فانصرف عنه، وذكرت عنه أمور، قال نافع: «لقد رأيت المدينة وما بها شابٌ أشد تشميراً ولا أفتقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك»، وقال الشعبي: «ما جالست أحداً إلا وجدت لي عليه الفضل إلا عبد الملك»، وذكره أبو الزناد في فقهاء المدينة مع سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب (انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ٩٧٠)، وقد ذكره أيضاً ابن المديني في كتابه العلل في فقهاء المدينة.

وروى مالك في الموطأ في باب القضاء في المستكرهه من النساء عن ابن شهاب عن عبد الملك بن مروان. ولو لم يكن ذا فقه عند ابن شهاب ومالك ما روي عنه، وكذلك روى عنه في الموطأ في باب القضاء في المكاتب، وفي باب ما يجب في العمد، وفي باب العمل في الإلهال، والله أعلم.

(٢) تنبيه: لم يذكر ابن هرمز في هذه الطبقة، وحقه أن يذكر هنا، هو قرين ربيعة وأبي الزناد، وكان مالك قد تفقه عليهم جميعاً، حتى قال مالك: «رحت إلى الظهر من بيت ابن هرمز اثنتي عشرة سنة»، انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٢٧).

أخذ عن جابر وغيره.

وأبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، وكان خَيْرًا فاضلاً عالماً.
ويَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ، من بني مالك بن النجار.
وأبو عثمان رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، واسم أبي عبد الرحمن: فَرُؤُخ،
مولى ربيعة بن عبد الله بن الهُدَيْرِ الْقُرَشِيِّ التَّمِيمِيِّ.

وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، يكنى أبا عبد الرحمن، وأبو الزناد
كاللقب، وذكوان أبوه مولى رَمْلَةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، وقيل:
إنه كان أخا أبي لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة لأمه.

وأما أبو الزناد فكان عالم أهل المدينة بالحساب والفرائض والنحو
والشعر والحديث والفقهاء.

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: «أبو الزناد أعلم من ربيعة»، وأما مالك
فكان يفضل ربيعة.

ثم صار علم هؤلاء وفقههم أو أكثره إلى:

أبي عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، وأصبح
في حمير، وجدّه حليف لبني تميم في قريش.

قال الزبير بن بكار: «عداد مالك في بني تميم في آل عبد الرحمن بن
عثمان بن عبيد الله، ابن أخي طلحة بن عبيد الله».

كان مالك فقيه أهل المدينة ومفتيهم ومحدثهم، وكان له بالمدينة
الرئاسة العظيمة عند السلطان والعامّة.

قال الشافعي: «ما أحدٌ من خلق الله آمن على الحديث ولا أحفظ ولا أتقن حفظًا من مالك بن أنس»، وروي عن الشافعي أنه قال: «إذا جاء الأثر فمالك النجم»، «ولولا مالك وابن عيينة ذهب علم الحجاز»، «وما كتابٌ بعد كتاب الله تعالى أكثر صوابًا من موطأ مالك بن أنس».

وقال عبد الله بن وهب: «لولا مالكٌ والليثُ لَضَلَلْنَا^(١)».

وفضائله كثيرةٌ جمَّةٌ قد أَلَفَ الناسُ فيها كُتُبًا.

وإلى: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ مولى الهدير التيمي، كان فقيهاً ثقةً فيما روى، ذا رأيٍ وفهم، نظر يوماً إلى شيءٍ من كلام جهنم، فقال: «هذا هدمٌ بلا بناء، وصفةٌ بلا معنى». وهم موالٍ لبني تميم قريش.

وإلى: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وسنذكره في فقهاء مصر إن شاء الله تعالى.

ومن دون هؤلاء - وإن جمعهم العصر -:

المَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ
المَخْزُومِيُّ، يكنى أبا هاشم.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ.

قال عبد الملك بن الماجشون: «على المغيرة وابن دينار كانت تدور الفتيا بعد مالك وأبي بالمدينة».

(١) فَسَّرَ ابن وهب مراده في رواية أخرى، قال: «لولا مالك بن أنس، والليث بن سعد هلكت، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي ﷺ يفعل به»، خرَّجها الخطيب في تاريخ بغداد (٨/١٣)، يعني أنه أخذ عنهم الفقه الذي يتبين به وجه العمل بالأحاديث، وما يعمل به وما لا يعمل به.

وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، واسم أبي حازم: سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ.
كان عبد العزيز من مفتي أهل المدينة وفقهائهم.

وبعد هؤلاء:

عُثْمَانُ بْنُ عَيْسَى بْنِ كِنَانَةَ.

وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ أَبُو
مروان.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ.

كان من فقهاء المدينة، وأهل الفتيا بها أيضاً، وهو الذي سأله يحيى بن
يحيى عن تفسير معانٍ من الموطأ^(١).

(١) ابن عبد البر متبئاً من نسبة تفسير الموطأ هذا إليه، فقد قال في الانتقاء في فضائل الثلاثة (ص ٥٧): «سأله يحيى بن يحيى الأندلسي عن تفسير بعض الموطأ. وحمله عنه. كتبناه عن ثلاثة من شيوخنا رحمهم الله».

وأما القاضي عياض في ترتيب المدارك (٣/ ١٣٠) فقد نسب إلى عبد الله بن نافع الصائغ، والصائغ أشهر وأجل، والرواية عنه أكثر، وكذلك نسب ابن العربي في كتابه القبس (ص ١٠٤٧) إلى الصائغ، وذكر القاضي عياض في مقدمة ترتيب المدارك (١/ ١٧) أن الذي يروي عنه يحيى بن يحيى هو الصائغ وليس الزبيري، وأن الصائغ من قدماء أصحاب مالك حتى لم يسمع منه سحنون، بخلاف الزبيري فهو من متأخريهم، فهذا يرجح ما ذكره القاضي عياض وابن العربي؛ فإن التفسير من رواية يحيى عنه، والله أعلم بالصواب.

يقول القاضي عياض في ترتيب المدارك عن هذين الرجلين (١/ ١٧): «كثيراً ما تختلط رواياتهم عند الفقهاء، حتى لا علم عند أكثرهم بأنها رجلان، وربما جاءت رواية أحدهما مخالفة لرواية الآخر، فيقولون في ذلك اختلاف من رواية ابن نافع عن مالك، وقد وهم فيهما عظيم من شيوخ الأندلسيين بعد أن فرق بينهما».

وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْمَخْزُومِيِّ، يَكْنَى أَبُو هَاشِمٍ.
كَانَ أَحَدَ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ ذَا فَهْمٍ وَرَأْيٍ.

وَمُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارِ الْيَسَارِيِّ الْأَصْمُ، يَكْنَى أَبُو
مِصْعَبٍ.

وَأَبُو الْمِصْعَبِ^(١)، أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزَّهْرِيُّ، مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَوْفٍ.

فَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ عَرَفُوا وَاشْتَهَرُوا بِالْفِتْيَانِ فِي شُرَائِعِ الدِّينِ بِالْمَدِينَةِ بِالْحَدِيثِ
وَالرَّأْيِ، وَكُلُّهُمْ إِمَامُهُمْ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلِمَالِكٍ أَصْحَابٌ بِمِصْرَ أَفْتَوْا عَلَى مَذْهَبِهِ وَحَمَلُوا النَّاسَ عَلَيْهِ، يَأْتِي
ذِكْرَهُمْ فِي فُقَهَاءِ مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ابن عبد البر كثيرا ما يكتبه أبا المصعب في التمهيد والاستذكار، والمشهور في كنيته في كتب التراجم: أبو مصعب، وهو أبو مصعب الزهري أحد رواة الموطأ المشهورين.

مكة حرسها الله تعالى

إمام الفقهاء فيها: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وقد تقدّم ذكره.

أصحابُ ابنِ عَبَّاسِ الفقهاءُ:

عِكْرِمَةُ مَوْلَاهُ، يَكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ.

كان فقيهاً عالمًا بتفسير القرآن والسير، وقد طعن عليه بعض من لم يلتفت العلماء إلى قوله فيه، وهو عندهم ثقةٌ مأمونٌ، مقبولُ النقلِ، حسنُ الرأيِّ، لا يختلف أئمة الحديث ومتأخرو العلماء في ذلك.

وَطَاوُؤُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ، أبو عبد الرحمن، مولى الحَمِيرِ^(١)، كان مسكنه الجَنْدِ^(٢) باليمن، ف قيل له اليماني لذلك^(٣).

وكان فاضلاً ورعاً فقيهاً دينياً، كان يخلو بابن عباس منفرداً سوى مجلسِ العامة معه.

وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، أبو محمد، مولى لبني فِهْرٍ.

كان فقيه مكة المنفرد بالرياسة فيها، وممن ذهبَ به الصوتُ! يقولون:

«إنه أعلم التابعين بالحج».

(١) هكذا وقع في المخطوط، ولعل الصواب: «مولى لِحَمِيرٍ»؛ لأن القبيلة اسمها: حَمِيرٌ، والنسبة إليها: حميري، والحميري.

(٢) هذا الضبط في المخطوط، وكذلك هو في كتب البلدان، انظر معجم البلدان لياقوت (١٦٩/٢)، وذكر فيه أن أعمال اليمن مقسومة على ثلاثة ولاة، أحدهم على الجند. والثاني على صنعاء، والثالث على حضرموت، وذكر أن ولاية الجند أعظمها.

(٣) يعني: إنما قيل له اليماني لأجل هذا، وإلا فليس هو من أهل اليمن، وهو فارسي -رحمه الله- من الموالي، وذكروا أنه كان من الذين جهّزهم كسرى في جيش أراد أن يأخذ اليمن به، ويقال هؤلاء: الأبناء، ويأتي ذكرهم في كلام ابن عبد البر عند ذكر عمرو بن دينار.

وَمُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، أَبُو الْحِجَابِ، مَوْلَى قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ.
وَكَانَ فَقِيهًا بِمَكَّةَ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَكَانَ سَأْأَلُهُ ابْنَ
عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ أَكْثَرَ شَيْءٍ.

وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ.
كَانَ فَقِيهًا حَبْرًا نَبِيلاً فَاضِلاً، إِلَّا أَنَّهُ سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي فُقَهَاءِ
الْكُوفِيِّينَ.

وَأَبُو الشَّعْثَاءِ، جَابِرُ بْنُ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ الْيَمَانِيِّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.
كَانَ فَقِيهًا مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّهُ سَكَنَ الْبَصْرَةَ فَهُوَ مَعْدُودٌ
فِي فُقَهَاءِ الْبَصْرَةِ مِنَ التَّابِعِينَ.

قَالَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَوْ نَزَلَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ عِنْدَ عِلْمِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ لَأَوْسَعَهُمْ
عِلْمًا عَمَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ».

وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.
فَقِيهٌ أَهْلُ مَكَّةَ، أَخَذَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنْ
أَخَذَهُ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَكْثَرَ مِنْ أَخْذِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ مِنَ الْأَبْنَاءِ^(١)، يَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَوْلَى بَاذَانَ، وَيُقَالُ لَهُ: بَاذَامُ
الْأَبْنَاوِيِّ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ بِدُونِ هَمْزَةِ (الْأَبْنَا)، وَالْأَبْنَاءُ هُمْ مَنْ وَلِدَ بِالْيَمَنِ مِنْ أَبْنَاءِ الْفَرَسِ الَّذِينَ وَجَّهَهُمْ
كَسْرِي لَغْزَوِ الْيَمَنِ، وَمِنْهُمْ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ، وَوَهْبُ بْنُ مَنبِهِ، وَأَخُوهُ هَمَامٌ، وَجَمَاعَةٌ،
وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِمْ: أَبْنَاوِيُّ.

ثم بعد هؤلاء:

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [بن] ^(١) جُرَيْج، يكنى أبا الوليد، وقيل: أبا خالد، كان جريجُ عبدًا لأمِّ حبيب بنت جُبَيْر بن مُطْعِم، أعتقته وكانت تحت عبد العزيز بن عبد الله بن خُلَيْد بن أُسَيْد، والناس يقولون: إن ولاءَ ابنِ جريج لآلِ خالد بن أُسَيْد بن أبي العَيْص بن أُمَيَّة.

كان ابنُ جريج فقيهَ مَكَّةَ بعدَ عطاء، وعليه كانت تدور الفتيا، وكان عالمًا بالقرآن والسنة، وكان له فهمٌ بالرأي.

وكان أولَ من وضع في تفسير القرآن فيما يقولون، إلا من صحَّح تفسير ابن عباس من رواية ابن الكلبي وغيره، ولا يصحُّ عند العلماء أن ابن عباس وضع تفسيرًا، وإنما وضعه ابن الكلبي ^(٢) عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد روي أيضًا عن عطاء عن ابن عباس ولا يصح، وإنما وضعه مَنْ دُونَ عطاءٍ وَمَنْ دُونَ ابنِ جريج.

وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزَّنْجِيِّ.

فقيهُ مَكَّةَ بعد ابن جريج، كان فقيهاً عابداً كثيرَ الصوم، كان يصوم الدهر، وكان شديدَ البياضِ جميلًا، فليل له الزنجي بالصدِّ، قيل له ذلك وهو صغير.

وهو مسلم بن خالد بن سعيد بن خشم ^(٣) بن جُرَجَه، قيل إنهم موالٍ لبني مَخَزُوم، وقيل إنهم موالٍ مَوَالِةٍ لا مَوَالِيٍ ولاءٍ.

(١) سقطت في المخطوط.

(٢) المقصود: محمد بن السائب الكلبي، والأكثر أن يقال له: الكلبي، ويقال لابنه هشام: ابن الكلبي.

(٣) لم أجد فيمن ترجم له من ذكر هذا الاسم في نسبه، وإنما يقولون: بن سعيد بن جرجه.

وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحِ .
كَانَ يَفْتِي بِمَكَّةَ أَيْضًا .

ثم صار علم هؤلاء المكيين - مع كثير من علم أهل المدينة والكوفة - إلى:
أبي عبد الله، مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، الفقيه المِطَّلِبِي القرشي من
بني المِطَّلِبِ بن عبد مناف، وهو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن
شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المِطَّلِبِ بن عبد مناف،
نُسِبَ إلى جدّه شافع.

ومن أصحاب الشافعي المكيين:
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِي،
وَأَبُو الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي الْجَارُودِ .
وأصحابه بمصر والعراق كثيرٌ جدًا، منهم:
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ،
وَأَبُو ثَوْرٍ،
وَأَبُو يَعْقُوبَ البُوطَيْيُ يوسف بن يحيى،
وَأَبُو إِبرَاهِيمَ المُرْزُبَاطِيُّ إسماعيل بن يحيى،
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وغيرهم.

قال يحيى بن سعيد القَطَّان: «إني لأدعو الله للشافعيِّ في كلِّ صلاة - أو قال: في كل يوم - لِمَا فتح الله عليه في العلم».

وقال أحمد بن حنبل: «كان الشافعي أفقَه الناس في كتابِ الله وسُنَّه رسولِه».

وعن أحمد بن حنبل أيضًا قال: «ما وضع أحد في الفقه كتابًا أتبع للسنَّة من الشافعي».

وقد ألف الناس في فضائله وفضائل مالك - رحمهما [الله] (١) - فأكثرُوا، وأما أبو حنيفة فألف قوم في فضائله وآخرون في مثالبه.

(١) سقطت من المخطوط.

الكوفة

وإمام الفقه في الكوفة رجلان من الصحابة:

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ،

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

ثم أصحاب ابن مسعود:

وكانوا فقهاءً أَجَلَّةً، كان سعيد بن جُبَيْرٍ يقول - وكان قد أخذ عنهم -:

«كان أصحابُ عبد الله سُرُجَ هذه القرية»، يعني الكوفة.

فالمُقَدَّم من أصحاب ابن مسعود:

عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ النَّخَعِيِّ، يكنى أبا سِبْلٍ.

قال أبو إسحاق السبيعي: «كان علقمة من الربانيين».

والأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ.

وأخوه: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ^(١).

وابنه: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ.

إلا أنهم غلبت عليهم العبادة كما غلبت على الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ من

أصحاب ابن مسعود أيضًا، فليس للأسود بن يزيد، ولا لأخيه عبد الرحمن،

ولا للربيع بن خثيم كثير فتيا.

(١) وأختها: مليكة بنت يزيد بن قيس، هي أم إبراهيم النخعي، فيها خاله. وعلقمة بن قيس عمّ الأسود بن يزيد وإخوته.

وكان الأسود بن يزيد أسنَّ من عمِّه علقمة، ويقال: إنه الذي ذهب بمهر أم علقمة إليها، يكنى أبا عمرو، ويكنى أخوه عبد الرحمن أبا بكر. وكانت عائشة رضي الله عنها تفضِّلُ الأسودَ بنَ يزيد وتثني عليه. وروى إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: «أهلُ بيتِ خلقوا للجنة: علقمة، والأسود، وعبد الرحمن بن الأسود، وعبد الرحمن بن يزيد». وعبيدةُ بنُ قيسِ السَّلْمَانِيّ^(١).

كان مقدِّمًا في الفقه، وكان أسنَّ من علقمة، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة على شرطنا فيه.

قال محمد بن سيرين: «كان عبيدة من جِلَّةِ الفقهاء أصحابِ ابن مسعود».

ومسروقُ بنُ الأجدع، يكنى أبا عائشة، واسم الأجدع: عبد الرحمن بن مالك بن أمية الهمداني.

كان مسروق فقيهاً عابداً مقدِّمًا أيضاً في أصحاب ابن مسعود الفقهاء، وكان رحالاً إلى المدينة وغيرها في طلب العلم.

والحارثُ بنُ عبدِ اللهِ الهمدانيّ الحارفيّ الأعورُ.

كان أعلم التابعين بالفرائض والحساب، وهو معدود في أصحاب عليّ وابن مسعود، وكان عليّ رضي الله عنه يثني عليه.

(١) هكذا ساء ابن عبد البر هنا، وفي الاستيعاب (٣/١٠٢٣) قال: «عبيدة بن عمرو السلماني». وقد اختلف في اسمه على ثلاثة أوجه، اثنان منها ما تقدم، والثالث: عبيدة بن قيس بن عمرو السلماني. ذكر الأوجه الثلاثة كلها الخطيب في تاريخ بغداد (١١/١١٩) وأكثر من ترجم له يقتصر على أحدها أو على اثنين منها، والله أعلم.

وعنه أخذ الشعبي الفرائض ثم أكذبه بعدُ في تفضيله لعلي على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وقد عوقب الشعبي فلم يمت حتى أكذبه النخعي، وقال: «يحدث عن مسروق ولم يسمع منه!».

وقال ابن أبي خيثمة: أخبرنا عبد الرحمن بن صالح، قال: أخبرنا يحيى بن آدم، عن عمرو بن دينار، قال: قيل لأبي إسحاق السبيعي: إن الشعبي يقول: «إن الحارث من الكذابين!»، فقال: «هو مثله؟! الشعبي دخل بيت المال فأخذ في خفية ثلاثمائة درهم، والحارث أعطي من السبي فلم يأخذ حتى حُمس^(١)».

وروى زائدة، عن منصور ومغيرة، عن إبراهيم قال: «كان الحارث الأعرور لا يتَّهم^(٢)».

قال أبو عمر: كان الحسن وابن سيرين يسألون الأعرور عن حديث علي رضي الله عنه.

وشريحُ بنُ الحارثِ بنِ قيسِ بنِ الجهمِ الكِنْدِيُّ القاضِي، يكنى أبا أمية. ولأه عمر بن الخطاب قضاء الكوفة فلم يزل قاضيًا بها إلى زمان ابن الزبير، فاتهمه بحبِّ بني أمية فعزله وولَّى عبد الله بن عتبة.

ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال لشريح: «أنت أفضى العرب».

(١) كان أبا إسحاق السبيعي أراد بقوله: «هو مثله؟!»، أنه يتكرَّر أن يكون الشعبي مثل الحارث في الفضل والورع، بل الحارث خير منه؛ لأن الشعبي أخذ من بيت المال خفية، وأما الحارث فأعطاه الأمير من السبي فأبى أن يأخذ حتى خمس، كان هذا معنى كلامه، والله أعلم بصحته.
(٢) كذا وقع في المخطوط، والذي خرَّجه ابن أبي حاتم بهذا الإسناد نفسه في الجرح والتعديل (٧٨/٣) أن إبراهيم قال: «أنهم الحارث الأعرور»، ومثله خرَّج العجلي في الثقات (١/٢٧٨)، وابن عدي في الكامل (٤٤٩/٢) من طريق زائدة، عن مغيرة، عن إبراهيم.

وروى الثوري، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم: أن عليًا جمع علماء الكوفة ثم سألهم حتى نفذ ما عندهم وبقي شريح، فقال له: «قم، فأنت أفضى العرب».

وكان شريح فقيهاً نبيلًا قائمًا عائفًا ذا فطنة وزكّانة^(١) وحسن خلق، يقال: إنه لم يكن بعده قاضٍ مثله. وكان إياس بن معاوية زكّانًا جدًّا^(٢).

وكان شريح كوسجًا أطلّس لا شعر في وجهه، وكذلك كان عبد الله بن الزبير، وعامر الشعبي، وقيس بن سعد بن عبادة.

وبعد هؤلاء من فقهاء التابعين بالكوفة:

عَامِرُ الشَّعْبِيِّ،

وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ،

وإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

وسعيد بن جبيرة أقدمهم موتًا، وهو مولى بني وائلة من بني أسد بن خزيمه، يكنى أبا عبد الله، قتله الحجاج صبرًا لخروجه مع ابن الأشعث، ولم يبق الحجاج بعد قتله له إلا شهرين أو نحوهما مريضًا.

(١) قال الأزهرى في تهذيب اللغة (٥٩/١٠): «قال الليث: الإزكان أن تُزكّن شيئا بالظن فتصيب، تقول: أزكنته إزكانا. وقال اللحياني: هي الزكّانة والزكّانية».

(٢) إياس بن معاوية من صغار التابعين، توفي سنة ١٢٢ هـ كان قاضيًا بالبصرة، وهو ممن يضرب به المثل في الذكاء والفطنة، فلعل ابن عبد البر حين ذكر ذكاء شريح وفطنته، وذكر قول بعضهم: إنه لم يكن بعده قاضٍ مثله، استترّد فأشار إلى إياس بن معاوية، وهو ممن جاء بعد شريح.

وأما عامرُ الشَّعْبِيِّ، فهو عامر بن شراحيل بن عَبْدٍ^(١)، يكنى أبا عمرو، وينسب في حَمِيرٍ وَعِدَادُهُ في هَمْدَانَ.

كان من أحفظ الناس، يروى عن الزهري والشعبي أنهما ما استعددا حديثًا قط، وكان من أعلم الناس بأيام الناس^(٢) مع الفقه بالدين كانا يصحبان السلاطين.

وأما إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ، فهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود، يكنى أبا عمران. كان فقيهُ الكوفة ممن ذهب به الصوت فيهم، وعليه كانت تدور فتياهم^(٣)، وكان عندهم أفقه من الشعبي، وأبصرَ بالرأي، ومات قبل الشعبي.

وبعد هؤلاء بالكوفة:

الحَكَمُ بنُ عَتِيْبَةَ الكِنْدِيِّ مولى لهم، وقيل: إنه مولى بني أسد.

كان مقدّمًا في الفقه والرّواية.

(١) ناسخ المخطوطة ترك بيّاضًا بعد هذه الكلمة، وكأنّه تركه لما يحسب أنه سقط، وليس كذلك؛

لأن اسم جد الشعبي: عبد، هكذا، والله أعلم.

(٢) وضع الناسخ فوق هذه الكلمة ثلاث نقط تشبه هذه (.:)، والظاهر أنه يريد أنك إن

وقفت هنا ثم استأنفت صار قوله: «مع الفقه بالدين كانا يصحبان السلاطين» نعتًا للزهري

والشعبي، وإن أكملت ووقفت عند قوله: (بالدين) ثم استأنفت صار قوله: «وكان من أعلم

الناس بأيام الناس مع الفقه بالدين» نعتًا للشعبي، وقوله: «كانا يصحبان السلاطين» نعتًا لهما.

وربما أصل العبارة: «وكانا من أعلم الناس...» بالثنية، لكن هكذا كتبها الناسخ.

(٣) وفقه الكوفيين يشهد بذلك، وانظر إلى هذا الأثر: قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٠٨):

«حدثنا عباد بن العوام، عن الحجاج بن أرطاة، قال: تذاكرنا في منزل الحكم بن عتيبة الرجل

يستفيد المال قبل حلول الزكاة بشهر أو شهرين، أو ثلاثة، فحدثنا الفضيل بن عمرو، عن

إبراهيم أنه قال في ذلك: يزكيه مع ماله. قال: فرأيتهم اتفقوا على ذلك».

قال مجاهد بن رومي: «ما كنت تعرف فضل الحكم بن عتيبة إلا إذا اجتمع علماء الناس نظرت إليهم عيالاً عليه»^(١).

وقال الأوزاعي: قال لي عبدة بن أبي لبابة: «هل لقيت الحكم؟» قلت: لا. قال: «فالفقه، فما بين لابتيتها أفقه منه».

وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ.

كان مقدِّمًا في الفقه والرأي بالكوفة.

وكان هو والحكم كفرسي رهان في فقههما، وربما فضّل حماد على الحكم في الرأي، إلا أنه كان مرجئًا، وعنه أخذ أبو حنيفة الإرجاء، وعليه عَوَّلَ في الفقه.

وقيل لإبراهيم النخعي: من يسئل بعدك؟ فقال: «حماد»، وهو الذي جلس في مجلس إبراهيم بعد موته في المسجد.

ورأى الشعبي حمادًا يفتي في مجلس إبراهيم، فقال: «إبراهيم مَيِّتًا أفقه منه حيًّا»، يريد أن حمادًا أفقه من إبراهيم، وهذا منه -والله أعلم- تحاملٌ وحسدٌ لإبراهيم^(٢).

(١) بهذا اللفظ أورده ابن عبد البر، وذكره الذهبي في السير (٢٠٩/٥) وغيره بلفظ أوضح، وهو: قال مجاهد بن رومي: «ما كنت أعرف فضل الحكم إلا إذا اجتمع علماء الناس في مسجدٍ مِنِّي، نظرت إليهم فإذا هم عيال عليه».

(٢) هكذا فسّر ابن عبد البر هذه الكلمة، وهي تحتمل معنَى آخر هو أظهر من المعنى الذي ذكره ابن عبد البر، وهو: أن النخعي اشتهر بعد موته وذاع فقهه أكثر مما كان عليه في حياته، وأبرز من أشهر فقهه ونشره حماد، فلأجل ذلك قال الشعبي تلك الكلمة.

قال الأعمش: «كنا نأتى شقيقًا ونأتى ذا ونأتى ذا ولا نرى أن عند إبراهيم شيئًا»، وقال: «كان يقعد عند إبراهيم أربعة أو نحو ذلك!». فهو في حياته لم يكن مشهورًا بالفقه.

وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، أَبُو يَحْيَى الْأَسَدِيُّ، مَوْلَى لِبْنِي كَاهِلٍ.

كان من أهل الفقه والعلم والفتيا بالكوفة مع الحكم وحماد، إلا أنه كان يتورع عن الفتيا كثيرا، وكان إذا بلغه فتيا إبراهيم في الأيمان والطلاق يقول: «إن هذا المجنون!».

وقال أبو بكر بن عياش: «كان بالكوفة ثلاثة لا رابع لهم: الحكم بن عتيبة، وحبیب بن أبي ثابت، وحماد، مات الحكم فأوصى إلى حبيب، ثم مات حماد»، قال أبو بكر بن عياش: «كان هؤلاء الثلاثة أصحاب الفتيا بالكوفة».

وكان بعد هؤلاء:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ الضَّبِّيُّ الْقَاضِي أَبُو شُبْرَمَةَ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنِ] ^(١) أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ الْقَاضِي.

وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ، وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدٍ، يَكْنَى أَبَا عَلِيٍّ، أَخَذَ عَنِ

إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ.

فهؤلاء كانوا الفقهاء الذين تدور عليهم الفتيا بعد من تقدم ذكرهم.

= وقال ابن شبرمة: «لما مات إبراهيم جلس حماد يبت علمه، فقال: قال إبراهيم، قال إبراهيم.

فقال عامر الشعبي: والله لإبراهيم ميتا أفقه منه حيا».

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٧١)، والعلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٤١٣،

٣/٢٠٦، ٣٨).

(١) سقطت من المخطوط.

قال سفيان الثوري: «فهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة»^(١).

وفي ابن شبرمة يقول الشاعر:

إذا سألت الناس أين المكرمة؟

والعز والجرثومة المُقَدِّمة؟

وأين فاروق الأمور المحكمة؟

تتابع الناس على ابن شبرمة

وبعد هؤلاء بالكوفة:

أَبُو حَنِيفَةَ، التُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتِ الْخَزَّازِ^(٢)، مولى بني تميم الله بن ثعلبة.

وَسُفْيَانَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، ثَوْرُ طَابِخَةَ^(٣).

كان فقيهاً، حافظاً للحديث، واسع العلم فيه، زاهداً خيراً فاضلاً ديناً،

كثير الهروب من السلاطين.

(١) سفيان الثوري قد أدرك حماد بن أبي سليمان وحبيب بن أبي ثابت، ولكن قال هذا فيما يظهر لأن حمادا وحبيبا توفيا وهو في أول العشرين من عمره، وكانت وفاتها متقاربة، وأما ابن شبرمة وابن أبي ليلى فلم يتوفيا إلا وقد جاز الأربعين، فيكون قد تفقه عليهما وتخرج بهما أكثر، والله أعلم.

(٢) الخزاز الذي يبيع الخنزير، قال عمر بن حماد بن أبي حنيفة: «كان أبو حنيفة خزازاً، ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث» (سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٤)، وأبو حنيفة ليس مشهوراً بهذه النسبة وإن كانت صحيحة.

(٣) ثور ينسب إلى ثلاث قبائل: ثور أطحل، وثور همدان، وثور بن عبد مائة بن أد بن طابخة. وسفيان الثوري من ثور طابخة، والحسن بن صالح من ثور همدان، والربيع بن خثيم من ثور أطحل. انظر أنساب السمعاني (٣/١٥٢).

والْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ حَيَّانَ، ويقال لِحَيَّانَ: حَيٌّ^(١)، وهو [ثُورِيٌّ]^(٢) من ثُورِ هَمْدَانَ.

كان فاضلاً زاهداً عابداً مجتهداً ورعاً، يرى تغيير المنكر والأمر بالمعروف واجباً حتى بالسيف، وكان كثير التفضيل والحب لأهل البيت، وإليه تَنَسَّبَ الزيديةُ مذهبهم، وله فضائل كثيرة يطول ذكرها.

وأما سفيان بن سعيد الثوري، فكان لا مثل له في الحفظ والإتقان والورع والفقه.

قيل لسفيان بن عيينة: «من أفضل من رأيت؟» وكان قد رأى الزهري وعمرو بن دينار وغيرهما، فقال: «سفيان الثوري». فقيل له: لم تر مثل سفيان الثوري؟ فقال: «ما رأيت سفيان الثوري مثل نفسه قط».

وقال ابن المبارك: «من خالف سفيان فقد وقع في تَعَبٍ ولم يصل إلى شيء».

وقال بشر بن الحارث: «من جعل سفيان بينه وبين الله فلا يخاف». وقال يزيد بن هارون: «اعتلَّ سفيانُ فنظر طبيبٌ دَيْرَانِيٌّ^(٣) إلى مائه، فقال: هذا رجلٌ قد قطع الخوفُ كبده».

وأما أبو حنيفة فهو أصلُ الرأي بالكوفة، وكان ذَكِيًّا فَهَمًّا، مُعْتَمِدًا في

(١) وهو مشهور بهذا، فيقال: الحسن بن صالح ابن حَيٍّ.

(٢) في المخطوط: [وهو ثور] بدون ياء ولا يستقيم.

(٣) يقال للذي يسكن دَيْرَ النَّصَارَى: دَيْرَانِيٌّ وَدَيْرَانِيٌّ، انظر: مادة (دير) في تهذيب اللغة (١٤/١٠٩)،

والمحيط في اللغة (٢/٣٥٥).

فقيه على علماء بلده^(١)، وكان أبصرَ الناس بالقياس، وكان ابنُ المبارك يمدحه ويثني عليه بالشعر وغيره.

قال الشافعي - رحمه الله -: «الناس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة».

وكان له أصحابٌ جِلَّةٌ رؤساءُ في الدنيا، ظهر فقهُهُ على أيديهم: أَكْبَرُهُم: أَبُو يُوْسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمِ الْأَنْصَارِيِّ، ولجده صحبةٌ، قد ذكرناه في الصحابة.

كان قد روى الحديث وكتبه ثم لازم أبا حنيفة فغلب عليه رأيه، وكان قاضيَ القضاة لثلاثة خلفاء: للمهدي والهادي والرشيد، ولا أعلم قاضيًا كان إليه تولية القضاء في الآفاق من المغرب والمشرق إلا أبا يوسف هذا في زمانه، وأحمد بن أبي دؤاد في زمانه.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى لَبْنِي شَيْبَانَ.

(١) وأشار ابن عبد البر إلى هذا المعنى في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٠) حين قال: «وأفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة رحمه الله وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظر.

وكان رده لما رد من الأحاديث بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعًا لأهل بلده كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود. إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه والجواب فيها برأيهم واستحسانهم، فآتيت منهم من ذلك خلاف كثير للسلف، وشنع هي عند مخالفيهم بدع، وما أعلم أحدًا من أهل العلم إلا وله تأويل في آية أو مذهب في سنة رد من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سانع أو ادعاء نسخ. إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيرًا وهو يوجد لغيره قليلاً».

أخذ عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف، وكتب الحديث، وكان فقيهاً عاقلاً فهماً نبيلاً.

قال الشافعي: «سمعت من محمد بن الحسن وقراً بغير، وما رأيت رجلاً سمياً أفهم منه، وكان إذا تكلم خيلاً إليك أن القرآن نزل بلغته».

قال أبو عمر: أصله من الشام، ولد بالجزيرة، وولاه الرشيد قضاء الرقة؛ فأقام بها مدة ثم عزله، ثم أخرجه مع نفسه إلى الرّي وولاه قضاءها، فمات بها هو والكسائي النحوي عليّ بن حمزة في يوم واحد، فرثاهما اليزيدي بشعر حسن^(١).

ومحمد بن الحسن هذا هو الذي ظهر على يديه مذهب أبي حنيفة بما صنّف وألّف في ذلك.

وزفر بن الهذيل من شيوخ أصحاب أبي حنيفة أيضاً.

كان أبو حنيفة يفضّله ويقول: «إنه أقيس أصحابه»، وكان ذا عقلٍ ودينٍ وفهمٍ وورعٍ، وكان ثقةً في الحديث.

وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب مالك كثير لا يُحصى عددهم، وكذلك أصحاب الشافعي إلى اليوم لا يُحصى عددهم إلا الله تعالى.

(١) هو أبو محمد اليزيدي (٢٠٢هـ) نحوي مقرئ مشهور معاصر للكسائي ومجاور له بالبصرة، والشعر الذي أشار إليه ابن عبد البر ذكره أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) في أخبار النحويين البصريين (ص ٣٧-٣٨) في عشرة أبيات.

البصرة

قال أبو عمر: ما أعلم من الصحابة الذين نزلوا البصرة وسكنوها أحدًا انتشر عنه شيء من الفتوى إلا عمران بن حصين الخزازي، فإنه قد جاء عنه من ذلك شيء.

وأما الفقهاء من التابعين بالبصرة أهل الفتيا:

فالحسن بن أبي الحسن،

ومحمد بن سيرين،

وجابر بن زيد أبو الشعثاء.

فأما الحسن بن أبي الحسن، فاسم أبي الحسن: يسار، كان مولى^(١) للأنصار،

قيل: كان مولى أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، واسم أمه: خيرة، مولاة أم سلمة رضي الله عنها، وقد أرضت معها بعض بنيتها فيما يقولون.

وقد روي عن الحسن أنه قال: «كان أبواي مملوكين لرجل من الأنصار

من بني النجار، فساقهما إلى امرأة من بني سلمة تزوجها، فأعتقتها السلمية».

وكان الحسن رحمه الله تعالى فقيها عالمًا زاهدًا فاضلاً فصيحاً داعيةً

من دواعي الخير، وهو أحد أئمة التابعين الذين ذهب بهم الصوت في العلم.

(١) في المخطوط: «كان مولى كان مولى للأنصار»، فتكررت الكلمتان مرتين وبينهما بياض بمقدار كلمتين، وقيل في ولاءه: أنه مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وقيل: مولى جميل بن قطبة.

قال قتادة: «كان الحسن أعلم الناس بالحلال والحرام».

قال أبو عمر: للحسن رحمه الله تعالى فضائل جمّة قد جمعها كثير من الناس، وجمعوا مواظبه وكثيراً من كلامه.

وأما مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، فكان أبوه سيرين مولىً لأنس بن مالك كاتبه، فلما غزا سيرينُ تُسْتَرَّ مع المسلمين أصاب بها مالا، فجعل كتابته كُلِّهَا لسيده أنس بن مالك، فأبى عليه أنسُ أن يقبضها منه إلا عند نجومه، فشكاه إلى عمر رضي عنه، فأمر عمر بقبض الكتابة وتخليه سبيله فأبى، فرفع عمر عليه الدرّة، وقال: «والله لتأخذنّها أو لأضعنّها في بيت المال ويخرج حرّاً»، فقبضها أنسُ وأنفذ حرّيته.

وكان لسيرين بنون كلهم حمل العلم ورواه، وهم: محمد، وأنس، ومعبد، وحفصة بنت سيرين، إلا أن أجلهم وأعلمهم وأفقههم في دين الله محمد.

وكان فاضلاً ورعاً ذهب به المثل في الورع، وكان مع ذلك تاجراً بصيراً بالحلال والحرام، فطناً ذكياً، وكان أعلم الناس بعبارة الرؤيا وأطبّعهم فيها. وقال مؤرّق العجلي: «ما رأيت رجلاً أفقه في ورعه، ولا أروع في فقهه من محمد بن سيرين».

وكان ابن سيرين قد أخذ عن طائفة من الصحابة، وأكثر الرواية عن أبي هريرة، وتفقه مع ^(١) أصحاب ابن مسعود بالكوفة، ولازمهم، وأكثر الأخذ عنهم.

(١) يريد بتفقه معهم أنه أخذ الفقه عنهم، كما يدل عليه كلامه الآتي.

وأبو الشعثاء قد تقدّم ذكره في أصحاب ابن عباس، وتقدّم ذكرُ ثناء ابن عباس عليه، وكان من وجوه أصحابه.

قيل لمحمد بن سيرين: إن جابر بن زيد تتحلّه الإباضية، فقال: «قد برّأه الله منهم».

وذكر ابن سيرين يوماً جابر بن زيد أبا الشعثاء، فقال: «والله كان مسلماً عند الدرهم»^(١).

وَقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ أَبُو الْخَطَّابِ.

كان من الحُفَاطِ لِلْعِلْمِ وَالسُّنَنِ وَالْقُرْآنِ، وَكَانَ أَعْمَى، وَكَانَ يُتَمِّمُ بِالْقَدْرِ، وَهُوَ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ثِقَةٌ.

وَأَبُو قَلَابَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ.

قال ابن سيرين: «كان من الفقهاء ذوي الألباب».

قال أبو عمر: ليس له في الفتوى إلا اليسير، كان يتورّع عنها.

وبعد هؤلاء:

عُثْمَانُ الْبَتِّيُّ، وَهُوَ عُثْمَانُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ جُرْمُوزٍ، وَاخْتَلَفَ فِي وِلَايَةِ جَدِّهِ جُرْمُوزٍ، فَقِيلَ: كَانَ مَوْلَى لَأَلِ الْأَخْسَنِ بْنِ شُرَيْقٍ، وَقِيلَ: مَوْلَى بَنِي زَهْرَةَ، وَقِيلَ: مَوْلَى بَنِي فَهْدٍ، وَعُثْمَانُ يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو، كَانَ يَبِيعُ الْبُتُوتَ فَقِيلَ لَهُ الْبَتِّيُّ.

(١) هكذا، وبهذا اللفظ ذكره ابن سعد في الطبقات (٧/١٨١)، لكن قال: «عند الدراهم». والمعنى أنه كان ورعاً محتاطاً في أمر الأموال والتجارة، لا تغريه عن إسلامه ودينه.

وهو أول من أحدث القول بالرأي بالبصرة، كما فعل ربيعة بن أبي عبد الرحمن بالمدينة، وأبو حنيفة بالكوفة^(١).

وكان عثمان البتيُّ أفقَه أهل البصرة في زمانه، وكان مع ذلك مُعَفِّلاً تعتريه غفلةٌ شديدة، ولم يكن له بصر بالحديث ولا معرفة، وكان فاضلاً في نفسه.

روينا عن سَوَّار القاضي أنه قال لرجل بلغه أنه يبغض الموالي: «لا تفعل، فإن منهم رجلاً لا تبالي أن لا ترى أفضل منه!»، يعني عثمان البتي.

وَسَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُدَامَةَ الْعَبْرِيُّ.

كان قاضيًا لأبي جعفر على البصرة، وقد ولي إمارة البصرة أيضًا، وكان له حظٌّ من الفقه.

وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحَصِينِ بْنِ مَالِكِ الْعَبْرِيُّ التَّمِيمِيُّ.

كان من فقهاء أهل البصرة، وكان له أدب وفضل، ولي قضاء البصرة بعد سوار، وكان كثير الاستشهاد بالشعر حتى في أحكامه وفتواه.

(١) تسمية هؤلاء الثلاثة وأنهم الذين أحدثوا الرأي في هذه الأمصار أول من وجدتها عنه سفيان بن عيينة، قال الحميدي: حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى ظهر فيهم المولودون، أبناء سبايا الأمم، فقالوا فيهم بالرأي، فضلوا وأصلوا». قال سفيان: «ولم يزل أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك أبو حنيفة بالكوفة، والبتيُّ بالبصرة، وربيعة بالمدينة، فنظرنا فوجدناهم من أبناء سبايا الأمم». أسند هذا من وجوه عن الحميدي الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٣٩٥)، وابن حزم في الإحكام (٦/٥٦، ١٤٨)، وأسندها ابن عبد البر أيضاً في جامع بيان العلم وفضله ولكن لم يسق الخبر كاملاً في موضع واحد، انظر: (٢/١٠٤٧، ١٠٥٢، ١٠٨٠). وذكر هذا المعنى أيضاً ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/٣١٨).

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، مَنْ وَلَدَ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ.
كَانَ مَفْتِيَّ الْبَصْرَةِ وَوَلِيَّ الْقَضَاءِ بِهَا.

الجزيرة والرَّقَّة^(١)

[الجزيرة]^(٢) اسم يجمع الرَّقَّتَيْنِ والمَوْصِلِ.

كان فقيه الجزيرة وممن ذهب به الصوت فيها:

مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، مولى الأزدِ، يكنى أبا أيوب.

أدرك طائفةً من الصحابة، وأخذ عن سعيد بن المسيب، وتفقه عنده، وكان فاضلاً صديقاً لعمر بن عبد العزيز منقطعاً إليه أيام خلافته، وكان عمر يُفضله ويشني عليه.

* * *

(١) أما الجزيرة، فهي جزيرة أقور، وهي التي بين دجلة والفرات مجاورة للشام، سميت الجزيرة لأنها بين دجلة والفرات، من أمهات مدنها: حرّان والرّها والرّقة وسنجار وآمد والموصل وغيرها.

وأما الرّقة، وهي بفتح الأول والثاني وتشديدهما، فهي مدينة مشهورة على الفرات، وهي معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها من جانب الفرات الشرقي.

وسيدكر ابن عبد البر الرقتان، فهما: الرقة والرافقة، والرافقة بلدة متصلة البناء بالرقة.

انظر في هذا كله: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/١٣٤، ٣/١٥، ٣/٥٨).

(٢) هذا ليس في المخطوط، لكن لا يستقيم الكلام إلا بذلك؛ لأن الاسم الذي يجمع الرقتين والموصل هو: الجزيرة، وليس الرقة، ولا الجزيرة والرقة، ويؤكد ذلك أن كلامه بعد هذا عن الجزيرة حينها قال: «كان فقيه الجزيرة...».

الشَّام

أبو الدَّرْدَاءِ، عُوَيْمِرُ بْنُ عامرِ الأَنْصَارِيِّ.

كان فقيهاً عاقلاً حكيماً فاضلاً عالماً.

روي عن النبي ﷺ أنه قال فيه: (عويمر أبو الدرداء حكيم أمتي)^(١).

واستقضاه معاوية على دمشق فكان أول قاضٍ بها، فلما مات مشى معاوية تحت نعشه حاسراً، ثم استقضى بعده فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ، فلما مات استقضى أبا إدريسَ الخولانيَّ.

وفقهاء الشام كلُّ من أخذ عن معاذ بن جبل، مثل عبد الرحمن بن غنم، وأصحابه^(٢) مثل:

مَكْحُولَ الدَّمَشْقِيِّ، يكنى أبا عبد الله، كان من سبئي كَابِلٍ، مولى لامرأة من هذيل، وكانت فيه لُكْنَةٌ، كان يقول في «قل»: «كل»، وفي «الحاجة»: «الهاجة».

(١) هذا الحديث يرويه صفوان بن عمرو السكسكي من صفار التابعين من أهل حمص. وقد اختلف عليه، فرواه محمد بن حرب. عنه، عن ضمضم أبي المثني الأملوكي أو المليكي، عن النبي ﷺ، ورواه يحيى بن عبد الرحمن الباتلي، عنه، عن شريح بن عبيد، عن النبي ﷺ. وأبو المثني الأملوكي وشريح بن عبيد كلاهما من التابعين من أهل حمص، فالحديث على كل حال مرسل.

خرجه من طريق محمد بن حرب: الخارث ابن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ٩٢٥/٢ والمطالب العالية ٤١٦/١١)، وخرجه من طريق يحيى الباتلي: الطبراني في مسند الشاميين (٨٨/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٩/٤٧)، والله أعلم.

(٢) يعني: ومن فقهاء الشام أصحاب عبد الرحمن بن غنم، مثل مكحول، ورجاء بن حيوة، أما عمر بن عبد العزيز فلم يذكر له سماع من عبد الرحمن بن غنم، وكان عمره حين توفي ابن غنم بضع عشرة سنة، وبعضهم يعدّه في فقهاء المدينة.

قال فيه الحسن البصري: «ما تتبّع أحد هذا الفقهَ بالشّام إلا مكحول».

وقد روي عنه أنه قال: «كنت لسعيد بن العاص، فوهبني لرجل من أهل مصر من هذيل، فأنعم عليّ^(١)، فلم أخرج منها حتى ظننت أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته، ثم أتيت المدينة فلقيت سعيد بن المسيب فكأنني لم أر علماً، ثم لقيت الشعبي فلم أر مثله».

ومن فقهاء الشام: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ.

كان في أيام إمارته على المدينة وقبل ذلك مجالساً لفقهاءها، أخذاً عنهم، وملازماً لهم، ثم ظهر من فقهه وعلمه ما عدّه [به]^(٢) من أجلة العلماء من هو معدودٌ في كبار الفقهاء^(٣).

وقال ميمون بن مهران: «بعث إلينا عمر بن عبد العزيز لِنُقَِّهَهُ؛ فما كنّا عنده إلا تلامذة».

وَرَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ الْكِنْدِيِّ أَبُو الْمَقْدَامِ.

كان فقيهاً فاضلاً، قال عبد الله بن عوف: «رأيت ثلاثة من العلماء كأنهم تلاقوا فتواصوا بالحلم والعلم: محمد بن سيرين بالبصرة، والقاسم بن محمد بالمدينة، ورجاء بن حيوة بالشام».

(١) يعني أعتقه.

(٢) ليست في المخطوط. ولكن الكلام لا يستقيم - فيما يظهر - إلا بها، والمعنى: أنه ظهر من فقه وعلم عمر بن عبد العزيز ما صار به معدوداً في أجلة العلماء عند من هو معدود في كبار الفقهاء، كمالك فقد روى عنه في الموطأ، والليث بن سعد أتى على علمه في رسالته إلى مالك المشهورة، وغيرهم.

(٣) يقول ابن عبد البر في الاستذكار (١٦٣/٣) معلقاً على أثر عن عمر بن عبد العزيز في الموطأ: «معلوم عند جماعة العلماء أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتخذ كتاباً، ولا يأمر بأمر، ولا يقضي بقضية، إلا عن رأي العلماء الجليّة، ومشاورتهم، والصّدْرَ عَمَّا يَجْمَعُونَ عَلَيْهِ، وَيُدْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَيُرْوَنَ مِنَ السَّنَنِ الْمَأْتُورَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ الْمُهْتَدِينَ بِهِدْيِهِ، الْمُتَقَدِّينَ بِسُنَّتِهِ».

وسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى الْأَشَدُّقُ، يكنى أبا أيوب.

وكان فقيه أهل الشام بعد مكحول، وهو كان يتولى المسألة إذا اجتمعوا عند عطاء، وكان عطاء يقول: «سَيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ مَكَّةَ ابْنُ جَرِيحٍ، وَسَيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ الشَّامِ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى».

وقال ابن جريح: «ما رأيت مثل سليمان بن موسى، وكان عطاء يسمع منه».

وقال عبد الله بن يوسف: «كان أوثق أصحاب مكحول: سليمان بن موسى، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي».

ثم:

الأَوْزَاعِيُّ أَبُو عَمْرٍو، عبد الرحمن بن عمرو، قال ابن الكلبي: «الأوزاع بنو زيد بن شدد^(١)، وشدد زوج بلقيس»^(٢).

(١) كذا جاء في المخطوط في هذا الموضع والذي يليه: «شدد» بالشين المعجمة، وهو كذلك في كتاب ذيل المذيل لابن جرير المطبوع آخر كتابه التاريخ (١١/٦٥٦)، وفي جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٤٣٧)، والذي في نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (٢/٥٤٧)، بالسين المهملة: «سدد»، وكذلك هو في كتاب الأنساب للصحاري (ص ١٠١).

(٢) انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (٢/٥٤٧)، ذكر هذا، ولم يذكر أن الأوزاعي أبا عمرو منهم، وإنما ذكر أنهم يقال لهم الأوزاع، وجاء مثل هذا في كتاب الأنساب للصحاري (ص ١٠١)، وذكر أن الأوزاعي منهم.

وقال ابن جرير في كتابه ذيل المذيل المطبوع آخر كتابه التاريخ (١١/٦٥٦): «قيل له: الأوزاعي -وهو مَبِيَّانِي [بالسين المهملة]- بسكناء فيهم، وأما هشام بن محمد الكلبي، فإنه ذكر عن أبيه أنه قال: الأوزاعي عبد الرحمن ابن عمرو، وهو من الأوزاع، وهم مالك ومرثد ابنا زيد بن شدد بن زرع، وشدد زوج بلقيس صاحبة سليمان»، وقيل: إنما قيل له الأوزاعي نسبة إلى قرية بدمشق، وقيل غير ذلك. انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٤٣٧)، والأنساب للسمرقاني (١/٣٨٧).

كان الأوزاعي يسكن بيروت من سواحل الشام وبها مات، وكان مفتي أهل الشام وفقههم، وكان رجلاً عاقلاً فاضلاً عالماً ذا رأيٍ وسُنَّةٍ وحُسنِ سَمْتٍ، وكان إمامَ أهل بلده.

وروينا أنه قدم المدينة فاجتمع مع مالك بن أنس فتذاكرا يوماً وليلة، وكان للأوزاعي على مالك شُفوفٌ^(١) حتى أتت مسائل المكاتب والمدبر فظهر عليه مالك في ذلك، ثم افترقا، فسئِلَ كُلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه، فقال الأوزاعي في مالك: «ما رأيت أعلم منه»، وقال مالك في الأوزاعي: «رأيت رجلاً يصلح للخلافة».

وسعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ التَّنُوخِيُّ.

كان عالمَ أهل الشام مع الأوزاعي.

قال عبد الله بن يوسف: «أصحاب مكحول: سليمان بن موسى، وسعيد بن عبد العزيز، والعلاء بن الحارث».

وأصحاب الأوزاعي:

هَقْلُ بنُ زِيَادٍ،

وَالْوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ،

وَالْوَلِيدُ بنُ مَرْزِيدٍ،

(١) يعني: زيادة وعلو، والزيادة يقال لها: (الشَّفُّ) بكسر الشين، ومنه الحديث: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشَفُّوا بعضه على بعض)، وانظر تهذيب اللغة للأزهري (١١/١٩٥) مادة (شف).

وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ.

ثم صار علمهم إلى:

أَبِي مُسَهَّرٍ، عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ مُسَهَّرٍ، قَاضِي دِمَشَقِ.

ثم إلى:

دُحَيْمِ^(١) بْنِ الْيَتِيمِ، واسمه: عبد الرحمن بن إبراهيم، قاضي دمشق أيضا.

(١) دُحَيْمٌ وَدَحْمَانٌ كِلَاهُمَا مِنَ الدَّحْمِ، وَهُوَ الدَّفْعُ بِشِدَّةٍ، انظر: تهذيب اللغة مادة (دحم) (٤/٢٥١)، ويقول السمعاني في الأنساب (٥/٣١٩) عن دحيم بن اليتيم: «كان يفضب من هذا اللقب، ودحيم هو تصغير دحمان، ودحمان بلسانهم الخبيث»، ولعله يقصد لسان أهل الشام في ذلك الوقت.

مصر

الفقهاء بها:

يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وكان مولَى لِبْنِي عامر بن لؤي، يكنى أبا رجاء.
ولا أعلم له كبير فتوى، إلا أن الليث بن سعد قال: (١)...

كان يزيد بن أبي حبيب أسود، وكذلك كان عطاء بن أبي رباح أسود،
ولي زيد بن أبي حبيب دارت القصة في الحمام مع رجلٍ رآه أسود في
الحمام فأمره بنقل الماء إليه وحكّه وخدمته، فلما خرج من الحمام
ودخل المسجد الجامع رآه والناس يختلفون إليه في الفقه، فاستحيا ذلك
الرجل مما فعل، وقام يعتذر إليه، فقال له يزيد: «وما عليك يا ابن أخي؟!
وجدتَ حمامًا خاليًا، وأسودَ مجانًا! الذي لا يأخذ الثمن على عمله.

ثم: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

وهو إمام أهل مصر في الحديث والرأي، لم يكن بمصر قطُّ أوسع منه علمًا
ولا أجمع له، كان قد جمع الله له الفضل والكرم والفقه والعلم والجاه والمال.
سئل عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك عن رجل قال لآخر: يا
كلب، فقال: «ليس الناس في ذلك سواء، ليس من قال لي يا كلب، كمن قال

(١) الكلام في المخطوطة متصل بها بعده، ويظهر لي أن هنا سقطًا، ولعل ابن عبد البر - رحمه
الله - نقل في هذا الموضع قول الليث: «كان يزيد بن أبي حبيب سيّدنا وعالمنا»، فيكون أصل
الكلام هكذا: (ولا أعلم له كبير فتوى إلا أن الليث بن سعد قال: «كان يزيد بن أبي حبيب
سيّدنا وعالمنا»، وكان يزيد بن أبي حبيب أسود)، فانتقل نظر الناسخ إلى الجملة الثانية لأنها
تماثلها في أكثر الكلمات، والله أعلم.

لليث بن سعد يا كلب».

ثم أصحاب مالك رحمهم الله تعالى:

أستهم وأوسعهم علمًا: عبد الله بن وهب بن مسلم، مولى ربحانة مولاة أبي عبد الرحمن يزيد بن أنس الفهري، يكنى أبا محمد.

كان فقيها عابدا ورعا كثير الخوف لله، يقال: إنه كان سبب موته أنه قرئ عليه كتاب أهوال القيامة من تأليفه، فأخذته رعدة، فحمل إلى داره، فلم تزل تلك العلة به أياما حتى قضى نحبه رحمه الله تعالى.

وكان مالك يكتب إليه: «إلى الفقيه أبي محمد»، ويقولون إنه لم يكتب بذلك إلى غيره.

وعبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، مولى زبيد بن الحارث العتيقي، يكنى أبا عبد الله.

كان فقيها ذا رأي ومعرفة، وكان ورعا قليل ذات اليد، صابرا على الفقر، مؤثرا للعلم، إلا أنه غلب عليه الرأي، وقد أنكر عليه بعض أهل العراق كثيرا من أجوبته أسد بن الفرات^(١)، وكان مع ذلك ثقة فيما روى، حسن الضبط للموطأ ولما سمع من مالك أيضا.

(١) كان أسد بن الفرات ارتحل إلى العراق فسمع من محمد بن الحسن وأكثر، ثم رحل إلى ابن القاسم وعرض عليه ما سمعه وسأله أن يجيب فيه على قول مالك، ففعل، فكتب تلك الأجوبة وهي التي تسمى الأسدية، ولم يتبين لي من المراد ببعض أهل العراق الذين أنكروا أجوبة ابن القاسم لأسد بن الفرات؟ ولم أنكروها؟ وقد يكون المراد: مالكية العراق، وربما أنكروا عليه بعض ما قاله قياسا على قول مالك، أو بعض روايته عن مالك.

وأشهبُ بنُ عبْدِ العَزِيزِ بنِ داودِ بنِ إبراهيمِ الجَعْدِيِّ ثم القَيْسِيِّ من أنفسهم، يكنى أبا عمرو، يقال اسمه: مسكين وأشهب لقب. كان فقيهاً حسنَ الرأي والنظر.

وقد فضَّلهُ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم على ابن القاسم في الرأي، فذَكَرَ ذلكَ لمحمد بن عمر بن لُبَابَةَ، فقال: «إنما قال ذلك ابن عبد الحكم لأنه لازم أشهب وكان أخذه عنه أكثر، وابن القاسم عندنا أفقه في البيوع وغيرها»^(١).

قال أبو عمر: لم يدرك الشافعي في قدومه مصر أحدًا من أصحاب مالك إلا أشهب وابن عبد الحكم، فنزل على عبد الله بن عبد الحكم وكان ضيفه، وضم إليه ابنه محمدًا، وقال له: «الزم هذا الرجل وتفقه معه». وروينا عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنه قال: «سمعت أشهب بن عبد العزيز في سجوده يدعو على الشافعي بالموت، فذكرت ذلك للشافعي، فأنشد:

تمنَّى رجالٌ أن أموتَ وإن أمُتْ
فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدٍ
فقل للذي يبقى خِلافَ الذي مَضَى
تبياً لأخري مثلها فكأن قد

(١) هذا النقل أسنده ابن عبد البر في كتابه الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص ٥٢، وتعقبه بقوله: «أشهب شيخه وابن القاسم شيخه وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لها وأخذه عنها».

قال: فمات والله الشافعي في رجب سنة أربع ومائتين، ومات أشهب بعده بثمانية عشر يوماً، واشترى أشهب من تركة الشافعي غلاماً اسمه: فتیان، اشترته أنا من تركة أشهب».

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعْيَنَ مَوْلَى لَقْرِيشَ، يَكْنَى أبا مُحَمَّدٍ.

أخذ عن مالك وعن الليث بن سعد، ثم عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب، وكان ثقة فيما نقل عنهم.

وابنه: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

فقيه أهل بلده في وقته، كانت له رئاسة بمصر بعد أبيه وبعد شيوخه، أخذ عن [ابن] (١) القاسم وأشهب، ولازم الشافعي وكتب عنه وتفقه معه، وكان يقول: «رحم الله الشافعي، فهو الذي علّمني القياس، ولولاه ما عرفت طريق النظر والفقه».

ولعبد الله بن عبد الحكم بنون علماء ورواة للعلم، منهم: سعد، وعبد الرحمن، وعبد الحكم، إخوة محمد.

وَأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ.

أخذ عن ابن وهب وابن القاسم، وكان ثقة فيما روى، فقيهاً فيما وعى، أخذ عنه عبد الملك بن حبيب وابن المواز وجماعة.

وعليُّ بن زيادِ التُّونِسِيِّ أبو الحسن، أصله من العجم، ولد بأطرابلس، وأخذ عن مالك بالمدينة، وسكن مصر، ثم انتقل إلى تونس فسكنها إلى أن مات.

(١) سقط من المخطوط.

وعبدُ الله بنُ غانمِ القاضي بأفريقية.
سمع من مالك، ومن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

ومن جلة الفقهاء والعلماء الفضلاء بمصر:
أبو يعقوب يوسف بن يحيى البوطي،
وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني،
والربيع بن سليمان المؤذن المرادي،
ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

وهؤلاء كلهم أصحاب الشافعي، إلا أنه كان أقعدهم به وأشدهم
ملازمة له: أبو إبراهيم المزني، وما أعلم له رواية عن غيره إلا عن علي بن
معبد بن شداد الأكبر.

وكان المزني أفقه أهل زمانه، وأحسنهم نظرًا، وأصدقهم ورعًا،
وأصحهم فهمًا ودينًا.

وكان الربيع بن سليمان أوسع رواية عن الشافعي منه ومن غيره، وعن
الربيع انتشرت كتب الشافعي، ورحل فيها أهل العراق وخراسان وغيرهم.

بغداد

وكانت بغداداً محلاً لفقهاء الكوفيين والمدنيين والشافعيين، وكان بها من غيرهم ممن ذهب إلى الاختيار وحصلت له الإمامة والذكر في ذلك: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني من أنفسهم.

كان فقيهاً محدثاً، وغلب عليه علم الحديث والعناية به وبطرقه، وكان فاضلاً زاهداً مقلداً ورعاً دينا.

وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، أبو يعقوب الحنظلي التميمي من أنفسهم^(١)، خراساني نزل بغداد، وهو معدود من فقهاء خراسان.

له علم بالحديث دون علم أحمد، وله رأي لا يشبه رأي أهل النظر، عليه وعلى^(٢) أحمد معه اتباع الأعلى فالأعلى من السلف، والميل إلى القول بالمسند، إذا سلم من علة في السند لم يلتفتا معه إلى اعتبار ولا نظر.

وأبو عبيد، القاسم بن سلام الخزاعي، بغدادي سكن مكة ونزل الشام وأدب بها.

وكان فقيهاً حسن الاختيار من جهة الأثر والعربية، وكان عالماً باللغة، وله في الفقه مؤلفات حسن بسيطة بعيدة من التكلف، أحسنها كتاب الأموال، وكتابه الناسخ والمنسوخ كتاب حسن، ومصنفات كثيرة في القرآن

(١) هو كذلك، وأما (راهويه) فللقب لأبيه إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، وسبب هذا اللقب ذكره إسحاق. فقال: إن «أبي ولد في طريق، فقالت المرازقة: راهوي، لأنه ولد في الطريق. وكان أبي يكره هذا. وأما أنا فلست أكرهه». وكان أحمد بن حنبل يكره أن يقال: إسحاق بن راهويه. ويقول: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٧/٣٦٢).

(٢) هكذا في المخطوط.

والسُّنَنِ والغريب، وليس عندهم من أهل التحقيق والنظر، ولا له بصراً بطُرُقِ
الجدَل.

وأبو ثور، إبراهيم بن خالد الكَلْبِيِّ من أنفُسِهِم.

كان كثير العناية بالحديث، وله حظٌّ وافٍ من النظر، أخذ عن الشافعي
وجالسه كثيراً، وقد خالفه في أشياء، وكان هو وأحمد بن حنبل لا يفضلان في
الفقه على الشافعيّ أحداً، ولأبي ثور في الفقه كتابٌ كبيرٌ نحو ثلاثين مجلداً.
وداود بن عليّ بن خَلْفِ الأَصْبَهَانِيِّ أبو سليمان، سكن بغداد إلى أن
مات بها.

كان على مذهب أبي ثور وأحمد في تفضيل الشافعي والترفع به، وكان
كثير الطعن على أبي حنيفة وأصحابه، وله في الردّ عليهم كُتُبٌ، وكتابه في
الفقه كتابٌ كبيرٌ.

ومذهبه في الفقه نفي القياس في الأحكام، خالف في ذلك جماعة
فقهاء الحجازيين والكوفيين وشدَّ في ذلك عنهم وعن سلفهم، وأتبعته
طائفةٌ تُنسَبُ إلى القولِ بالظاهر، غلب ذلك عليهم وعُرفوا به، ورغب أكثر
العلماء عن مذهبهم ورأيهم لشذوذهم فيما يقع لهم من النوازل في الأحكام
على ما أصَلُّوا من نفي القياس.

وكان داود ثقةً في دينه، إلا أنه مبتدعٌ عند جماعة الفقهاء في اختياره
ما اختاره من مذهبه المذكور، وهو عندهم مذهبٌ مهجورٌ، إلا أنه مع ذلك
على مذهب أهل السنة في الاعتقاد لا يخالفهم ولا يحد عن رأيهم في
إثبات القَدَرِ والصفّات.

أبو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدِ الطَّبْرِيِّ، سكن بغداد وألّف بها أكثر تأليفه.

وتأليفه بالجملة حسانٌ، أحسنها تأليفه في القرآن، وله في الفقه كُتُبٌ اختار فيها ما دلّه نظره عليه، منها «اللطيف» و«الخفيف»، ولم يَمِلْ إلى مذهب من مذاهب الحجازيين والعراقيين واختار، وله حظٌّ من النظر، وهو واسع الرواية في الآثار والأخبار، وفقهه وسطٌ، وليس بقويّ الاعتدال، ولا بصحيح النَّظَرِ جدًّا، وكان من أعلم الناس بالنحو والغريب، وهو من أشدّ الناس خلافاً لداود، وأكثرهم طعنًا عليه.

وإبراهيمُ بنُ إسماعيلَ ابنِ عَلِيَّةَ، كان فقيهاً مُغرِقاً في القياس، روى عن أبيه وغيره بالبصرة، ثم دخل مصر وأقام بها إلى أن مات.

وألّف كُتُباً في الفقه وأغرق فيها في القياس، وشدّ فيها في كثيرٍ من اختياره، وهَجَرَهُ الناسُ؛ لأنه كان يقول بخلق القرآن والاستطاعة قبل [الفاعل]^(١)، وكان يذهب في أكثرِ عِلْمِهِ مذهبَ الأصمِّ عبد الرحمن بن كيسان^(٢)، فلم يُلْتَفِتْ إليه ولا عُرِّجَ عليه.

وكان أبوه إسماعيل من ثقات مُحدّثي أهلِ البصرة وحُفَاطِهِمْ، حجةً عند جماعة أهل السنة فيما نقل.

(١) كلمة في طرف الورقة لم يظهر منها إلا الألف واللام وحرف يجتمل أن يكون فاءً ويحتمل أن يكون عينا، وكلاهما يصح هنا: (الفاعل، العمل) والقول بالاستطاعة قبل الفعل من أقوال المعتزلة.

(٢) من فقهاء المعتزلة.

خراسان

من فقهاء خراسان:

الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمِ الْهَلَالِيِّ أَبُو الْقَاسِمِ.

غلب عليه العلم بتأويل القرآن، وله في الفتيا حظٌ ونصيبٌ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَصْلُهُ مِنْ خِرَاسَانَ وَهِيَ وَطَنُهُ وَمَوْضِعُ سَكْنَاهُ، وَتَجَوَّلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبُلْدَانِ لَطَلَبَ الْعِلْمَ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، وَلَزِمَ الثُّغُورَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْجِهَادِ.

وهو عند العلماء إمام جليل القدر في الحديث والرأي، وجمع الله له خصالاً لم تجتمع في غيره: الفقه، والأدب، والعلم بأيام الناس وأخبارهم، وكان مع ذلك عابداً زاهداً سخياً جواداً شاعراً، تفقه مع الثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف^(١)، وجالس مالكاً والأوزاعي والليث ومعمراً ويونس بن يزيد وأحسن الأخذ عنهم، وهو ثقة مأمون في كل ما روى عنهم وعن غيرهم، وهو أحد الأئمة الفقهاء أهل الفتوى ببلده.

وكان العُمَرِيُّ العَابِدُ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ صَلَّةً لَا مِنْ سُلْطَانٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُ مَا يَصِلُهُ بِهِ.

وله فضائل جمّة جمعها كثيرٌ من الناس، وما أعلم أحداً من أئمة الفقهاء سلم من أن يقال فيه شيء إلا عبد الله بن المبارك، مات رحمه الله تعالى منصرفاً من غزو الروم سنة إحدى وثمانين ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة.

(١) تقدّم مثل هذا التعبير في كلام ابن عبد البر. ويريد أنه أخذ عنهم، وهو معدود في أصحاب سفيان الثوري، وأبو حنيفة أسن من سفيان، وأخذ ابن المبارك عنه مشهور.

وإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ابْنِ رَاهُوِيَه.

وقد تقدم ذكره، وهو معدود في فقهاء خراسان.

وأبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ المَرَوَزِيِّ.

كان عالم خراسان غير مُدافع، ممن جمع الحديث والفقه وسعة العلم

والرواية مع الثقة والأمانة، وكتبه في الفقه مفيدة إلا أن فيها الطُول.

كامل ما ذكره أبو عمر بن عبد البر من تسمية فقهاء الأمصار رحمهم

الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه أجمعين، آمين.

تَسْمِيَةٌ مِنْ تَدْوِيرِ عَلَيْهِمُ الْإِسْبَانِيَّةِ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ
وَتَسْمِيَةٌ فِيهَا الْمَجْدُ ثَلَاثِينَ

مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ (٢٣٤هـ)

اسْتَخْرَجَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَوْضُ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فللإمام ابن المديني أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن
نَجِيحِ السَّعْدِيِّ مولاهم، البَصْرِيِّ (٢٣٤هـ)، كلامٌ في تسمية من
تدور عليهم الأسانيد من المحدثين في الأمصار، وكلامٌ آخر في
تسمية الفقهاء المحدثين في الأمصار، وكلاهما كلامٌ مهمٌ في بابه،
يكتسب أهميَّته من وجهين:

أحدهما: منزلةُ قائله، فهو من الأئمة المشهورين، معروفٌ بسعة
العلم والبصر فيه.

والوجه الآخر: تقدُّمه، فلعل كلامه هذا أقدمُ كلامٍ بلغنا في
تسمية من تدور عليهم الأسانيد، وفي تسمية الفقهاء.

وأشير هنا إلى أن كلام ابن المديني في تسمية الفقهاء المحدثين
مطلقٌ عن التقييد بـ«المحدثين»، فالقارئ لكلامه يظهر له أول الأمر
أنه أراد تسمية فقهاء الأمصار عموماً، لكن من تأمل كلامه علم أنه
أراد الفقهاء المحدثين خاصَّةً، ولم يُرد ذكر كلِّ من اشتهر بالفقه
والفتيا ولو لم يكن من أهل الحديث والرواية، فتجده مثلاً يذكر في
طبقة الفقهاء بعد النخعي والشعبي: الأعمش وأبا إسحاق السبيعي،

ولا يذكر حمّاد بن أبي سليمان وهو أشهر منهما بالفقه، ويذكر في الطبقة التي بعدها: سفيان الثوري فقط، ثم يذكر الطبقة التي بعدها: يحيى بن سعيد القطان، فلا يذكر أبا حنيفة، ولا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا ابن شبرمة، ولا أبا يوسف، ولا محمد بن الحسن، وهم من الشهرة في الفقه بمكان، لكنهم ليسوا من أهل الرواية والحفظ، وفي فقهاء المدينة لم يذكر في طبقة فقهاء صغار التابعين: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ولا ابن هرمز، وهما من أجلّ شيوخ مالك في الفقه، ولم يذكر في أصحاب مالك إلا ابن مهدي، فلم يذكر ابن القاسم، ولا غيره من كبار فقهاء أصحاب مالك المعروفين من أهل المدينة ومصر، وبعض المذكورين ثقة خرج له الشيخان في صحيحيهما، كربيعة بن أبي عبد الرحمن، وكذلك ابن شبرمة خرج له مسلم، ولكنهم مع ذلك ليسوا من أهل الرواية المعروفين برواية الحديث، فكانه اقتصر على من اجتمع له التقدّم في الفقه والرواية جميعاً.

وأصل كلام ابن المدني هذا موجود في المطبوع من كتاب العلل له برواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، والذي حقه: أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي، فنقلته منه، ثم قارنته بالروايات الأخرى التي جاءت عن ابن المدني رحمه الله، على ما يأتي بيانه.

والقصد من ذلك: إبراز كلام ابن المدني رحمه الله، وتقريبه للقارئ، وجمع ما في الروايات الأخرى من الفوائد والزيادات إلى الرواية الموجودة في كتاب العلل.

وهذا تفصيل العمل الذي قمت به:

أولاً: كلام ابن المديني في تسمية من تدور عليهم الأسانيد

كلام ابن المديني هذا مشهور عنه جداً، وقد رواه عنه في الكتب التي بين أيدينا جماعة عنه، غير أن بعضهم يرويه تامةً، وبعضهم يرويه مختصراً، وبعضهم يروي أجزاءً منه، وأهمُّ هذه الروايات هي:

رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، وهو أشهر من روى كلام ابن المديني هذا، وروايته موجودة في كتاب العلل كما تقدّم من (ص ٨٦) إلى (ص ١٠٢).

وخرّجه من طريقه أيضاً: ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (٣٢٧هـ)، في كتابه «الجرح والتعديل» وقد اختصره، وفرّقه في مواضع كثيرة، منها: (١٧/١)، (٣٤)، (٥٩)، (١٢٩)، (١٨٧)، (٢٢٠)، (٢٣٤)، (٢٥٣)، (٢٦٤)، (٢٥٦/٨) مرّ بها على الطبقات كلها باختصار شديد^(١)، وهو يرويه سماعاً من محمد بن أحمد بن البراء، عن علي بن المديني.

وممن خرّجه من طريقه أيضاً: علي بن المفضّل المقدسي (٦١١هـ) في

(١) وأطول رواية هي الموجودة في (١/٢٣٤). وهذا نصّها: «قال علي ابن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق -يعني الهمداني-، وسليمان الأعمش. ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصفان: فممن صنف من أهل الحجاز: مالك بن أنس. وابن جريج. ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وحامد بن سلمة، ومعمّر، وأبو عوانة، ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري، ومن أهل الشام: الأوزاعي، ومن أهل واسط: هشيم، ثم صار علم هؤلاء الاثني عشر إلى ستة، إلى: يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي زائدة، ويحيى بن آدم، وعبد الله بن المبارك».

كتابه «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» الذي خرَّج فيه أربعين حديثًا عن أربعين من رواة الحديث ورَتَّبها على الطبقات، ابتدأ بنقله (ص ٢٦٩) إلى (ص ٢٧٣).

ثم رواية أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، ورواية محمد بن عثمان العبسي، كلاهما عن ابن المدني، وهي رواية تامَّة جيدة، خرَّجها بطولها الحافظ ابنُ مَنَدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد العبدي الأصبهاني (٣٩٥هـ)، في كتابه «رسالةٌ في بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات»، والمشهورة باسم «شروط الأئمة»، يبتدئ من (ص ٣٣) إلى (ص ٤٠)، وقال بعد نقله:

«أخبرنا بذلك محمد بن الحسين أبو طاهر، قال: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، (ح) وأخبرنا سلم بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن عثمان العبسي، جميعا عن علي بن المدني بهذا.

فهذا ما ذكر علي بن المدني من معرفة من دار عليه علم الأسانيد من وقت الزهري وطبقته إلى عصره، وكان أحد الأئمة الذي يرجع إلى قوله في علم الحديث».

وممن رواه عن ابن المدني أيضًا: أبو زرعة الرّازي، خرَّج روايته ابن عدي في الكامل (١/ ٣٧٤)، وابن حَبَّان في المجروحين (١/ ٥٥)، وحنبل بن إسحاق، خرَّج روايته الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٤)، وأبو زرعة الرازي وحنبل بن إسحاق كلاهما روايته مختصرةً جدًّا، وتنتهي عند الطبقة الثانية التي فيها ذكر مالك والثوري، وفي

روايتها مع ذلك اختلاف نبّهت عليه في موضعه، وكذلك روى بعضه: أبو علي صالح بن محمد، خرّجه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/٦٥). وتعدد الرواة عن ابن المديني أدّى إلى اختلاف في بعض العبارات، وإلى اختلاف أيضاً في بعض ما ورد من تواريخ الوفيات، وقد أثبت ذلك كلّ في التعليق على كلام ابن المديني.

وممن نقل كلام ابن المديني هذا بتمامه من غير إسناد: الرّاهمُزّي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الفارسي (٣٦٠هـ)، في كتابه المشهور: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، ابتداء من (ص ٦١٤) إلى (ص ٦١٩)، ونقله جماعة غيره أيضاً.

طريقة عملي فيه

نقلتُ كلام ابن المديني أولاً من كتاب العلل، ثم قارنته بجميع الروايات التي تقدّم ذكرها، ونبّهت على الاختلافات المهمة في الهامش، ووقع في رواية ابن منده في «شروط الأئمة» زيادات يسيرة أثبتتها في المتن بين معكوفين، فما يكون في المتن بين معكوفين فهو من رواية ابن منده، وما سوى ذلك أبيّنه في الهامش.

ثانياً: كلام ابن المديني في تسمية الفقهاء المحدثين

ويظهر لي أن كلامه هذا له إملاءان، أملى كلّ واحدٍ منهما في وقت، فحصل بينهما اختلافٌ وتفاوتٌ، ويؤكّد ذلك: أن أبا الحسن محمد بن أحمد بن البراء روى الإملاءين جميعاً عن ابن المديني سماعاً منه في كتاب العلل، وهذا تفصيل ذلك:

الإملاء الأول

يبتدئ من (ص ١٠٤) إلى (ص ١٣٩) في كتاب العلل المطبوع.

وهذا هو الذي رواه ابن منده في «شروط الأئمة»، يبتدئ من (ص ٨٥) إلى (ص ٩٦)، من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، فقال: «أخبرنا مسلم بن عقيل قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سمعت علي بن المدني يقول: كان يقال: قضاة الأمة أربعة...»، وذكره بتمامه، ونقل جملة واحدة فقط من الإملاء الثاني، وهي قوله: «وكان أعلم أهل الكوفة بأصحاب عبد الله وطريقتهم: إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي بعده»، ألحقها هكذا مفردة بعد فراغه من نقل كلام ابن المدني كاملاً.

الإملاء الثاني

يبتدئ من (ص ١٤٠) إلى (ص ١٤٥) في كتاب العلل المطبوع، وهو مختصرٌ مقارنةً بالإملاء الأول، وفيه تكرار لأكثر ما في الإملاء الأول، وفيه مع ذلك زيادات حسنة.

وهذا رواه البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني (٤٥٨هـ) في كتابه «المدخل إلى السنن الكبير»، (ص ١٦٤-١٦٥) وابتدأه بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفراييني، أبنا محمد بن أحمد بن البراء قال: سمعت أبا الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المدني يقول...»، فهو يرويه من نفس طريق كتاب العلل المطبوع.

وكذلك الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (٤٦٣هـ) في كتابه

«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، روى عن ابن المديني رواية موجزة تشبه هذه الرواية جدا، لكنّها من وجه آخر من غير طريق ابن البراء الذي وصلنا منه كتاب العلل ورواية البيهقي، فقال (٢/٢٨٩): «أنا منصور بن ربيعة الزهري خطيبُ الدِّينَوْرِ بها، أنا علي بن أحمد بن علي بن راشد، أنا أحمد بن يحيى بن الجارود، قال: سمعت علي بن عبد الله بن جعفر المديني، يقول: انتهى علم أصحاب رسول الله من الأحكام إلى ثلاثة ممن أخذ عنهم وروي عنهم العلم...»، وذكره موجزا بما يشبه هذه الرواية مع فروقات أنه عليها، وروى فقرة واحدة في تسمية الصحابة الذين لهم أصحاب قاموا بمذاهبهم من طريق ابن البراء في الجامع أيضا (٢/٢٨٨).

وقد روى ابن أبي حاتم نقولاتٍ يسيرة مختصرة جدا في مواضع، في الجرح والتعديل (١/٥٨، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢/١٤٥، ٤٠٤، ٥/٤٩، ٨/٧٤، ٩/١٤٩)، وهو يرويه سماعًا من أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، عن علي بن المديني، ورواية ابن أبي حاتم مختصرة جدا، يسميهم فقط دون ذكر شيء عن كل واحد منهم.

وممن نقل كلام ابن المديني أيضًا: يعقوب بن شيبه في مسنده (ملخص المسند ص ١٢١-١٢٣)، فقال: «قال لي علي بن المديني: احفظ هذا الذي أقول لك: إنِّي نظرت فإذا العلم كله أو أكثره جمعه ثلاثة، أو ينتهي إلى ثلاثة من أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن له أصحاب ليس كأصحاب غيرهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود»، ثم شرع يذكر طبقات أصحاب كل واحد منهم باختصار.

طريقة عملي فيه

جعلت الإملاء الأول الموجود في كتاب العلل هو الأصل؛ لأنه أوفى النقول الموجودة وأطولها، ثم أضفت إليه الزيادات الموجودة في الإملاء الثاني بين معكوفين وبيّنت ذلك في الهامش، وقارنت الرواية الموجودة في كتاب العلل بجميع الروايات التي تقدّم ذكرها، ونهت على الاختلافات المهمة في الهامش، وكذلك أدرجت زيادات رواية ابن منده في «شروط الأئمة» في المتن بين معكوفين، وهي هنا قليلة جداً فنبهت عليها في الهامش. وأشير هنا إلى أن كلام ابن المديني في تسمية فقهاء المحدثين حصل فيه اضطراب واختلاف كثير بين الروايات، ولا تكاد توجد رواية واحدة سالمة من الخلل، وقد حاولت معالجة ذلك قدر استطاعتي، وباللله التوفيق.

(تسمية من تَدَوَّرَ عليهم الأسانيد)^(١)

قال أبو الحسن عليُّ بن عبد الله بن جعفر ابن المدني:

نظرت فإذا الإسناد يدور على سِتَّةِ:

فلأهل المدينة:

[١] ابن شَهَابٍ، وهو محمد بن مسلم [بن عبيد الله] بن عبد الله بن شهاب، ويكنى أبا بكر، مات سنة أربع وعشرين ومائة [رحمة الله عليه، وهو بالمدينة].

ولأهل مكة:

[٢] عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، مولى جُمَحٍ، ويكنى أبا محمد، مات سنة ستٍ وعشرين ومائة.

ولأهل البصرة:

[٣] قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، وكنيته أبو الخطاب، مات سنة سبعٍ وعشرة ومائة^(٢).

[٤] وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، [مولى طَيْ]، ويكنى أبا نصر، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(٣) باليمامة.

(١) العنوان زيادة من عندي.

(٢) في شروط الأئمة: «ست وعشرين ومائة»، ولعل الناسخ أخطأ فنقل تاريخ وفاة عمرو بن دينار، والذي قيل في وفاة قتادة: إنه توفي سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: ثمان عشرة ومائة.

(٣) في شروط الأئمة: «سنة تسع وعشرين ومائة». قلت: وهما قولان في سنة وفاته. تنبيه: ذكُرُ يحيى بن أبي كثير في هذا السياق يشعر أنه معدود في أهل البصرة، وفي شروط الأئمة جاء ذكره بعد عمرو بن دينار مباشرة، وذلك يشعر أنه معدود في أهل مكة، والمعروف أنه يمامي، ليس بصرياً ولا مكياً، ويبدو لي أن ابن المدني لم يقصد إلى ذكره في أهل مكة، ولا في =

ولأهل الكوفة:

[٥] أبو إسحاق، واسمه عَمْرُو بن عبد الله بن عبد وُدٍّ، ومات سنة تسع وعشرين ومائة^(١).

[٦] وسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، مولى بني كَاهِلٍ من بني أَسَدٍ، ويكنى أبا محمد مات سنة ثمانٍ وأربعين ومائة، كان حميلًا [بِوَالِدِهِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ]^(٢).

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صَنَّفَ^(٣):
فلأهل المدينة:

= أهل البصرة وإن أشعر كلامه بذلك، ويؤكد ذلك أنه ختم كلامه عليه بذكر مكان وفاته، وأنه توفي «باليامة».
(١) في شروط الأئمة والمحدث الفاصل: «سنة سبع وعشرين ومائة». قلت: وهما قولان في سنة وفاته.

(٢) هذه الزيادة من رواية علي بن المفضل في كتابه الأربعين.
والحميل: الذي يحمل من بلاد الكفار وهو صغير، فيكون مولده بأرض الحرب، كما هو مفسر هنا.
(٣) وهم اثنا عشر رجلاً. ولم يختلف الرواة الثلاثة (أبو قلابة الرقاشي، ومحمد بن عثمان العبيسي كلاهما عند ابن منده في شروط الأئمة، وأبو الحسن ابن البراء في كتاب العليل) على ابن المدني في تسميتهم.

وخالفهم مخالفة سيرة حنبل بن إسحاق في روايته عن ابن المدني، التي خرجها الخطيب في الجامع (٢/٢٩٤)، فقال: «ثم نظرت فإذا علم هؤلاء الستة يصير إلى أحد عشر رجلاً ممن جمع الحديث...»، فسأهم جميعاً سوى محمد بن إسحاق.

وخالفهم أيضاً أبو زرعة الرازي في روايته عن ابن المدني التي خرَّجها ابن عدي في الكامل (٢/٢٦٤)، ت السرساوي ١/٣٧٤) وابن حبان في المجروحين (١/٥٥)، فلم يذكر الأوزاعي ولا هشيم بن بشير، واكتفى بأهل البصرة، والكوفة، والحجاز، ثم إنه زاد في أهل الكوفة: إسرائيل بن أبي إسحاق، وزاد في أهل البصرة: جرير بن حازم، وهشام الدستوائي، ولم يذكر في أهل البصرة: أبا عوانة، فوافقهم في العدد وخالفهم في التسمية، وخالفهم من وجه آخر حيث ذكر ابن عيينة في أهل الكوفة باعتباره كوفي الأصل، وإن كان معدوداً في المكين، =

[١] مَالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيُّ، عِدَادُهُ فِي بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، ومات سنة تسع وسبعين ومائة، وسمع من ابن شهاب.

[٢] وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِي مَخْرَمَةَ، وَيَكْنَى أَبَا بَكْرٍ، مات سنة اثنتين وخمسين^(١)، وسمع من ابن شهاب، والأعمش.

ومن أهل مكة:

[٣] عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، مَوْلَى لَقْرِيشٍ، وَيَكْنَى أَبَا الْوَلِيدِ، [لَقِيَ ابْنَ شَهَابٍ، وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقَدْ رَأَى الْأَعْمَشَ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ] مات سنة إحدى وخمسين ومائة.

[٤] وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاهِمٍ، أَخُو الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاهِمِ الْهَلَالِيِّ، وَيَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، سفیان لقي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وأبا إسحاق، والأعمش.

ومن أهل البصرة:

[٥] سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، مَوْلَى بَنِي عَدِيٍّ بْنِ [يَشْكُرٍ]، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ، وَيُكْنَى أَبَا النَّضْرِ، مات سنة ثمانٍ أو تسعٍ وخمسين ومائة.

[٦] وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَحْسَبُهُ مَوْلَى لِبْنِي [سَلِيمٍ]^(٢)، وَيَكْنَى أَبَا

= وهذا نصُّ كلامه: «ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشر، منهم بالبصرة: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، ومعمربن راشد، وحماد بن سلمة، وجريبر بن حازم، وهشام الدستوائي، وصار بالكوفة إلى الثوري، وابن عيينة، وإسرائيل، وصار بالحجاز إلى ابن جريج، ومحمد بن إسحاق، ومالك. قال أبو زرعة: وصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين».

(١) في شروط الأئمة والمحدث الفاصل: «سنة إحدى وخمسين». قلت: وهما قولان.

(٢) كذا في شروط الأئمة. والمحدث الفاصل. وكتاب الأربعين. وأما كتاب العلل المطبوع فذكر المحقق أن الذي في المخطوطة: «لبني سليمان»، وأكثر من ترجم له يقولون: إنه مولى لبني تميم، والله أعلم.

سلمة، مات سنة ثمان وستين ومائة^(١).

[٧] أَبُو عَوَانَةَ، واسمه الوَصَّاح، مولى يزيد بن عطاء الواسطي، مات

سنة خمس وسبعين ومائة.

[٨] شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، أَبُو بَسْطَامٍ، مولى الأشاقر^(٢)، مات سنة ستين

ومائة.

[٩] مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، ويكنى أبا عُرْوَةَ، مولى لِحُدَّان^(٣)، ومات باليمن

سنة أربع وخمسين ومائة، سمع من ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وقتادة،
ومن يحيى بن أبي كثير، ومن أبي إسحاق.

ومن أهل الكوفة:

[١٠] سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ [بن مَسْرُوقَ] الثَّوْرِيُّ، ويكنى أبا عبد الله، ومات

سنة إحدى وستين [ومائة].

ومن أهل الشام:

[١١] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، ويكنى أبا عمرو، مات سنة

إحدى وخمسين ومائة.

ومن أهل واسط:

(١) في شروط الأئمة: «سنة سبعين ومائة»، ولم أجد من قال هذا، والمشهور في وفاته: أنه توفي سنة سبع وستين ومائة.

(٢) الأشاقر من الأزدي، وهم ولد ممدود بن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم، ولأجل ذلك يقال لشعبة: الأزدي، انظر نسب معد واليمن لابن الكلبي (٢/٤٩٠).

(٣) كذلك حدان من الأزدي، وهو حدان بن شمس بن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان بن نصر بن زهران، انظر نسب معد واليمن لابن الكلبي (٢/٥٠٠).

[١٢] هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ [بن القاسم بن دينار]، مولى بني سُلَيْم، ويكنى أبا

معاوية، مات سنة ثلاثٍ وثمانين ومائة.

حدثنا إبراهيم الهروي، حدثنا هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار مولى

خزيمة بن خازم أمير المؤمنين المحدثين، يكنى أبا معاوية^(١).

ثم انتهى علم هؤلاء [الاثني عشر]^(٢) إلى ستة:

[١] إلى يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، ويكنى أبا سعيد، وهو مولى لبني

[تميم]^(٣)، ومات سنة ثمان وتسعين ومائة في صفر.

(١) كأن ابن المدني ساق هذا الإسناد لفائدتين: ما فيه من الشناء على هشيم، وذكر ولاءه، وأنه مولى لخزيمة بن خازم، والذي وجدته في كتب التراجم بهذا الاسم: (خزيمة بن خازم) هو خزيمة بن خازم بن خزيمة التميمي الحراساني من قادة الدولة العباسية توفي سنة ٢٠٣ هـ وهذا يشكل على ما ذكره ابن المدني قبل من أن ولاءه في بني سليم، وهو المشهور في ترجمته، وقد يكون أراد رجلاً آخر يقال له: خزيمة بن خازم، والله أعلم.

(٢) هكذا في شروط الأئمة، وأما نص كتاب العلل فهكذا: «ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة، وعلم الاثني عشر»، ومثله في كتاب الأربعين لعلي بن الفضل، وهو مضطرب كما ترى، فمن الثلاثة من أهل البصرة؟ هو قد سمي خمسة، وفي المحدث الفاضل: «ثم انتهى علم هؤلاء الستة وعلم الاثني عشر»، وهذا مستقيم، والذي في رواية ابن أبي حاتم مثل الذي في شروط الأئمة، والله أعلم.

وهذه الفقرة لم ترد في رواية أبي زرعة وحنبل بن إسحاق، لكن أبا زرعة نفسه قال بعد أن ذكر طبقة مالك والثوري: «فصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين» (الكامل ١/ ٣٧٤، والمجروحين ١/ ٥٦). وروى أبو علي صالح بن محمد، عن ابن المدني أنه ذكر الستة الذين انتهى إليهم العلم من التابعين الذين هم الزهري وطبقته، ثم قال ابن المدني: «ثم وجدت علم هؤلاء انتهى إلى يحيى بن معين»، خرج ابن عساکر في تاريخ دمشق (١٦/ ٦٥)، وخرَّج في الموضع نفسه عن عثمان بن طلوت، عن ابن المدني، أنه قال: «انتهى العلم إلى رجلين إلى ابن المبارك. وبعده إلى يحيى بن معين».

(٣) كذا في شروط الأئمة، والمحدث الفاضل، وهو المشهور المعروف في ترجمته، وتصحف في مخطوط العلل إلى (تيم) وصحَّحه المحقق.

[٢] وَيَحْيَى بن زَكْرِيَّا بن أَبِي زَائِدَةَ، ويكنى أبا سعيد، مولى لِهَمْدَانَ، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة.

[٣] وَوَكَيْع بن الجَرَّاح بن مَلِيح بن عَدِي بن فَرَس [الرُّؤَاسِيُّ]، ويكنى أبا سفيان، مات سنة [سبع] ^(١) وتسعين ومائة.

ثم صار علم هؤلاء إلى ثلاثة؛ إلى ^(٢):

[٤] عَبْدُ اللَّهِ بن المُبَارَكِ، وهو حَنْظَلِيٌّ، ويكنى أبا عبد الرحمن، ومات سنة إحدى وثمانين، بهيت ^(٣).

[٥] وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ الأَسَدِيُّ، ويكنى أبا سعيد، مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

[٦] وَيَحْيَى بن آدَمَ، ويكنى أبا زكريا، وهو مولى خالد بن عبد الله بن أسيد -بالظن مني ^(٤)-، مات سنة ثلاثٍ ومائتين.

(١) كذا في المحدث الفاصل، وكتاب الأربعون، وفي كتاب العلل والشروط: «تسع»، ولم أجد في ترجمته من قال: إنه توفي سنة تسع وتسعين ومائة، والله أعلم.

(٢) هذه العبارة في كتاب العلل المطبوع، وفي شروط الأئمة، وربما يقصد أن الثلاثة الآخرين عندهم علم هؤلاء الثلاثة وزيادة، وإلا فابن المبارك وابن مهدي ويحيى بن آدم لا يروون عن وكيع والقطان ويحيى بن زكريا.

(٣) بلدة على الفرات فوق الأنبار، انظر: معجم البلدان (٥/ ٤٢١).

(٤) هذه العبارة ليست في شروط الأئمة، وفي المحدث الفاصل: «بالظن من علي».

(تسمية الفقهاء المحدثين)^(١)

(تسمية فقهاء الصحابة)^(٢)

قال: وكان يقال قضاة الأمة أربعة: عمرُ بن الخطاب، وعليُّ بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري.

قال أيضًا: قضاة هذه الأمة أربعة: عمر، وعلي، وزيد، وأبو موسى الأشعري، رحمهم الله^(٣).

[قال علي:]^(٤) كان القضاء في أصحاب رسول الله ﷺ في ستة:

[١] عُمَرُ،

[٢] وَعَلِيٌّ،

[٣] وَعَبْدُ اللَّهِ،

[٤] وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ،

[٥] وَأَبِي مُوسَى،

[٦] وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ.

(١) العنوان زيادة من عندي.

(٢) العنوان زيادة من عندي.

(٣) هذه الفقرة ليست في رواية ابن منده في شروط الأئمة، ويبدو لي أن أبا الحسن ابن البراء أراد استيفاء رواية كل ما سمعه من ابن المديني، وإن اختلف اللفظ يسيرًا.

(٤) في العلل: «قالوا»، والمثبت من شروط الأئمة.

قال مطرف، عن الشعبي: «لأهل الكوفة نصفهم: عبد الله، وعلي، وأبو موسى».

وعن مسروق، قال: «كان العلم في ستة من أصحاب رسول الله ﷺ نصفهم لأهل الكوفة؛ أحدهم أبو موسى -يقول: أحد النصف، ثم ساهم-: عمر، وعلي، وعبد الله، وأبو موسى، وأبي، وزيد بن ثابت»^(١).

قال^(٢): «كان أصحاب رسول الله ﷺ [يدل]»^(٣) بعضهم على بعض، يرقون بالمسألة فيصيبها الرجل منهم، ثم يرقون بالمسألة فيصيبها الآخر، وكان الناس يأخذون عن ستة: عمر، وعلي، وعبد الله، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب».

قال^(٤): «فقلت للشَّعْبِيِّ: «وكان عند أبي موسى؟» قال: «كان فقيهاً».

(١) أثر مسروق هذا من رواية الشعبي عنه، وما قبله وما بعده من كلام الشعبي، وأثر مسروق هذا ليس في رواية ابن منده في شروط الأئمة، وقد أسنده الخطيب في الجامع (٢/٢٨٩) من رواية أبي حمزة، عن جابر، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «كان العلماء بعد نبينهم ﷺ ستة نفر؛ الذين يفتون فيؤخذ بفتواهم ويفرضون فيؤخذ بفرائضهم ويسنون فيؤخذ بسنتهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، فانفرد عمر وانفرد معه عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت، فكان عمر بن الخطاب إذا قضى برأيه قضاء وقضيا برأيها قضاء تركا رأيها لرأيه تبعاً، وانفرد علي بن أبي طالب وانفرد معه أبي بن كعب وأبو موسى الأشعري، فكان إذا قضى برأيه قضاء وقضيا برأيها قضاء تركا رأيها لرأيه تبعاً فكان من هؤلاء الستة بالكوفة ثلاثة وثلاثة في سائر الأرض».

(٢) القائل هو الشعبي، فهو روى أثر مسروق، ثم عاد الكلام إليه هنا.

(٣) في العلل: «يداني»، والمثبت من شروط الأئمة.

(٤) القائل هنا هو أبو إسحاق السبيعي، ولم يتقدم له ذكر في كلام ابن المديني، لكن يعرف ذلك بمراجعة تحريج هذا الأثر، وقد خرج البيهقي في المدخل (ص ١٦١) برقم (١٤٩)، والحاكم في المستدرک (٣/٤٨٣، ٥٢٧)، برقم (٥٨٠٦، ٥٩٥٩).

وعن الشعبي، قال: «أخذ العلم عن ستة: عمر، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي، - وكان هؤلاء يستفتي بعضهم من بعض -، وعلي، وأبي موسى».

قال: فقلت للشعبي: «وكان عند أبي موسى؟» قال: «كان عالماً». قال: قلت: «فأين معاذ؟» قال: «مات قبل ذلك».

قال: قال مسروق: «شامت^(١) أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت علمهم انتهى إلى ستة نفر منهم: عمر، وعلي، وعبد الله، وأبو الدرداء، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت. ثم شامت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى رجلين منهم، إلى: علي، وعبد الله».

وعن مسروق، قال: «شامت أصحاب رسول الله ﷺ وكانوا كالإخاذه^(٢)؛ منهم ما يُزوي الرجل، ومنهم ما يُزوي الرجلين، ومنهم ما يُزوي الثلاثة، ومنهم ما يُزوي الناس، وكان عبد الله بن مسعود ممن يُزوي الناس».

قال: قال مسروق: «ما شبت أصحاب النبي ﷺ إلا كالإخاذه مجتمع فيها الماء، الإخاذه تكفي الراكب، والإخاذه تكفي الراكبين، والإخاذه تكفي أكثر من ذلك، - أحسب شعبة^(٣) الشاك، وليس بالشاك في نفسه - والإخاذه

(١) شامت الرجل يعني: دونت منه واقتربت حتى عرفت أمره، انظر: تهذيب اللغة مادة (شم) (١١/١٩٩).

(٢) الإخاذه: مجتمع الماء، وهو شبيه بالغدير، والإخاذه باهاء الأرض يتخذها الرجل فيحيها، انظر: تهذيب اللغة مادة (أخذ) (٧/٢١٦).

(٣) لم يتقدم لشعبة ذكر، والأثر هنا غير مسند، لكن ذكر شعبة هنا يدل على أن ابن المديني يروي الخبر من طريقه، وقد خرّج هذا الخبر ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٦/٦٤) من طريق شعبة. عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن مسروق.

تكفي الفِئَامَ من الناس، وقد سألت عمر، وعثمان، وعليًا، فلما لقيت عبد الله
كفاني».

(تسمية الصحابة الذين كان لهم أصحاب يذهبون

مذهبهم)^(١)

لم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ من له صُحْبِيَّةٌ يذهبون مَذْهَبَهُ، ويفتون بفتواه، ويسلكون طريقته، إلا ثلاثة:

[١] عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ،

[٢] وَزَيْدُ بْنُ نَابِتٍ،

[٣] وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

[كان لكل رجل منهم أصحابٌ يقومون بقوله، ويفتون الناس]^(٢).

(١) العنوان زيادة من عندي.

(٢) زيادة من الإملاء الثاني الموجود في العلل.

أصحاب عبد الله بن مسعود^(١)

فأصحاب عبد الله بن مسعود، الذين يفتون بفتواه ويقروون بقراءته:

- [١] عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ،
- [٢] وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ،
- [٣] وَمَسْرُوقٌ،
- [٤] وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ،
- [٥] وَالْحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ،
- [٦] وَعَمْرُو بْنُ شَرْحَبِيلٍ.

قال ابن سيرين: «كان أصحاب عبد الله خمسة، كان منهم من يَبْدَأُ بِعَبِيدَةَ، وَيُثْنِي بِالْحَارِثِ، ومنهم من يَبْدَأُ بِالْحَارِثِ، وَيُثْنِي بِعَبِيدَةَ، وَيُثَلِّثُ بِمَسْرُوقٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَشَرِيحَ، وكلهم كان فيه عيب، كان الحارثُ أَعْوَرُ، وَعَبِيدَةُ أَعْوَرُ، وَمَسْرُوقٌ أَحْدَبُ، وكان علقمة يقولون: مُقْعَدًا، وكان شريح كَوَسَجًا^(٢)».

قال: قال محمد بن سيرين: «كان أصحاب عبد الله الذين لا يعدلهم [أحد]^(٣) خمسة: فمنهم من كان يَبْدَأُ بِالْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ، وَيُثْنِي بِعَبِيدَةَ، ومنهم من كان يَبْدَأُ بِعَبِيدَةَ، وَالْحَارِثِ، وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقَ، وَشَرِيحَ، وكلهم يجعلُ شَرِيحًا آخِرَهُمْ».

(١) العنوان زيادة من عندي.

(٢) الكوسج هو الذي ليس في وجهه شعر، أو الذي لا لحية له.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

هكذا رواه ابن سيرين، جعلهم خمسةً وأدخل فيهم شريحاً، والحارث الأعمور.

وخالفه إبراهيم النخعي، وكان إبراهيم عندي من أعلم الناس بأصحاب عبد الله، وأبطنهم به، قال: «كان اصحاب عبد الله الذين يقرؤون ويفتون ستة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث [بن قيس]»^(١).

[قال علي:] ما أرى ابن سيرين أراد إلا الحارث بن قيس، لأن الحارث الأعمور كان في غير طريق أصحاب عبد الله، كانت روايته ومذهبه إلى علي بن أبي طالب، وما أعلمه روى عن عبد الله إلا حديثين يُختلف عنه في أحدهما.

وأصحاب هؤلاء الستة من أصحاب عبد الله ممن يقول بقولهم وينتفي بفتواهم^(٢):

- إبراهيم النَّخَعِيُّ.

وإبراهيم لقي من هؤلاء: الأسود، وعلقمة، ومسروقاً، وعبيدة.

ولم يسمع من: الحارث بن قيس، ولا عمرو بن شرحبيل، وروى عن همام بن الحارث عنه.

(١) ذكر محقق العلل أن الذي في المخطوط: «الأعمور»، وهو وهم من الناسخ بلا شك، يدل على ذلك كلام ابن المديني بعده، وكذلك رواه على الصواب البيهقي في المدخل (ص ١٦٧).

(٢) في الإملاء الثاني في العلل قال: «وكان أعلم أهل الكوفة بأصحاب عبد الله وطريقتهم ومذهبهم» ثم ذكر إبراهيم والشعبي.

- وَعَامِرُ [الشَّعْبِيِّ] ^(١).

سمع منهم كلهم إلا الحارث بن قيس، وقتل الحارث مع علي رضي الله عنه.

[إلا أن الشعبي كان يذهب مذهب مسروق، يأخذ عن علي وأهل المدينة وغيرهم، وكان إبراهيم يذهب مذهب أصحابه، أصحاب عبد الله هؤلاء] ^(٢).

وكان أعلم الناس بهؤلاء من أهل الكوفة ممن يفتي بفتواهم ويذهب مذهبهم [في القراءة وغيرها] ^(٣):

- الْأَعْمَشُ،

- وَأَبُو إِسْحَاقَ ^(٤).

والأعمش أعلم الناس بمن مضى من هؤلاء غير رجل ^(٥)، ولم يلق الأعمش من هؤلاء أحداً.

(١) زيادة من شروط الأئمة.

(٢) زيادة من الإملاء الثاني في العلل، ويريد بهذا أن الشعبي لم يكن يكتفي بفقهاء ابن مسعود حتى سمع من علي وأصحابه وأخذ عن أهل المدينة، فهو يشبه في ذلك مسروقاً رحمه الله جميعاً. وفي رواية يعقوب بن شيبه، قال ابن المديني هنا: «وكان الشعبي يميل إلى مسروق، وكان مسروق يميل إلى ناحية المدينة، وكان إبراهيم يميل إلى علقمة والأسود، ومرسل إبراهيم عن عبد الله خير من متصل غيره، وهو عندي إسناد».

(٣) زيادة من شروط الأئمة.

(٤) هو أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله (١٢٩ هـ).

(٥) يعني أن الأعمش أعلم الناس في زمانه بفقهاء من تقدم ذكرهم، وهم أصحاب ابن مسعود ثم النخعي والشعبي، ولا يستثنى من ذلك إلا رجلاً، فهذا الرجل قد يكون مثله في العلم بهم، وهذا الرجل المستثنى قد يكون أبا إسحاق السبيعي، لأنه المذكور في هذه الطبقة معه، وأستبعد هذا الاحتمال؛ لأنه لو أراد له صرح به، لكن لعله يريد رجلاً يتحاشى تسميته، فلا يكون إلا أبو حنيفة والله أعلم، فهو في طبقة الأعمش ومن أعلم الناس بفقهاء الكوفيين قبله.

لقي أبو إسحاق منهم: الأسود بن يزيد، ومسروقاً، وعبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل، ولم يلق علقمة، ولا الحارث بن قيس.

- [والْحَكَمُ بعد هذين]^(١).

ومن بعد هؤلاء:

- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، كان يذهب مذهبهم، ويفتي بفتواهم^(٢).

ومن بعد سفيان:

- يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كان يذهب مذهب سفيان الثوري وأصحاب عبد الله^(٣).

[وكان يحيى بن سعيد من شدة أتباعه عبد الله بن مسعود عنده مصحف عبد الله ينظر فيه]^(٤).

(١) هذه زيادة من الإملاء الثاني في العلل، ولم يذكر الحكم في الإملاء الأول، وكذلك لم يذكره في رواية الخطيب البغدادي، وهو الحكم بن عتيبة.

(٢) في الإملاء الثاني في العلل قال: «وكان سفيان بن سعيد أعلم الناس بهذين وبحديثهم وبطريقتهم»، وفيها ركافة، والذي في المدخل للبيهقي (ص ١٦٤): «وكان أبو إسحاق وسليمان الأعمش أعلم أهل الكوفة بمذهب عبد الله بعد هذين، وكان سفيان بن سعيد الثوري أعلم الناس بحديثهم وطريقتهم بعد هذين».

(٣) روى هذه الفقرة وبعض ما قبلها مختصراً الفسوي في تاريخه (٢/ ٥٥٨)، وفيها: «وكان يحيى بن سعيد بعد سفيان يعجبه هذا الطريق ويسلكه».

(٤) زيادة من رواية يعقوب بن شيبة في مسنده.

(أصحاب ابن عباس)^(١)

وأصحاب ابن عباس الذين يذهبون مذهبه ويسلكون طريقه^(٢):

[١] عطاء،

[٢] وطاووس،

[٣] ومجاهد،

[٤] وجابر بن زيد،

[٥] وعكرمة،

[٦] وسعيد بن جبيرة.

فأعلم هؤلاء سعيد بن جبيرة وأثبتهم فيه.

وكان أعلم الناس بهؤلاء، وبطريقهم، وبهذا المذهب^(٣):

- عمرو بن دينار، [وقد كان لقيهم جميعاً]^(٤)، وكان يحب ابن عباس،
ويحب أصحابه.

(١) زيادة من رواية ابن منده في شروط الأئمة.

(٢) في الإملاء الثاني عرى هذه التسمية إلى شيخه يحيى بن سعيد القطان، فقال: «وكان أصحاب ابن عباس ستة، قال: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: أراه قال أصحاب ابن عباس ستة: يعد هؤلاء الذين يقولون بقوله ويفتون به ويذهبون مذهبه، هؤلاء الستة» وذكرهم.

(٣) زيادة من الإملاء الثاني في العلل.

(٤) زيادة من الإملاء الثاني في العلل.

[وكان:

- ابنُ أَبِي نَجِيحٍ يذهب هذا المذهبَ، ويفتي بذا الفتيا، إلا أنه لقي بعض هؤلاء ولم يلتق بعضهم^(١).

ثم كان:

- ابنُ جَرِيحٍ،

- وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ

يُحِبَّانَ أَصْحَابَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيُحِبَّانَ طَرِيقَهُ.

فسمع ابن جريح من طاووس ومجاهد، ولم يلتق منهم جابر بن زيد، ولا عكرمة، ولا سعيد بن جبير.

(١) زيادة من الإملاء الثاني في العلل، وفي الإملاء الأول اكتفى بعمرو بن دينار، وكذلك في الجامع للخطيب البغدادي اكتفى بذكر عمرو بن دينار في هذه الطبقة، واكتفى أيضًا في رواية الخطيب بذكر ابن عيينة في الطبقة التي تليه فلم يذكر ابن جريح.

(أصحاب زيد بن ثابت)^(١)

وأصحاب زيد بن ثابت الذين كانوا يأخذون عنه ويفتون بفتواه - منهم من لقيه ومنهم من لم يلقه - اثنا^(٢) عشر رجلاً:

[١] سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ،

[٢] وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ،

[٣] وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبِ،

[٤] وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ،

[٥] وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارِ،

[٦] وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ،

[٧] وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

(١) زيادة من رواية ابن منده في شروط الأئمة.

(٢) هكذا قال في رواية العليل، وكذلك في شروط الأئمة لابن منده، والمذكورون ثلاثة عشر رجلاً.

وأما في رواية البيهقي في المدخل فقد اكتفى باثني عشر رجلاً، فلم يذكر: طلحة بن عبد الله بن عوف، ولا نافع بن جبير بن مطعم، وذكر: عبد الملك بن مروان. وفي رواية يعقوب بن شيبة في مسنده اكتفى بعشرة، فذكر هؤلاء المذكورين هنا سوى: طلحة بن عبد الله، ونافع بن جبير، وأبان بن عثمان.

وأما الإملاء الثاني في العليل فحصل فيه اختلاف واضطراب، فقبیصة بن ذؤيب تكرر اسمه مرتين، ووقع ذكر ثمانية فقط! فالظاهر أنه وقع سقط في المخطوط، أو اختصار شديد من الراوي.

وقد روى البيهقي في المدخل (ص ٧٦١) من طريقين عن علي ابن المديني، عن شيخه يحيى بن سعيد، أنه قال: «فقهاء أهل المدينة عشرة...»، وذكر هؤلاء المذكورين هنا سوى: أبي بكر بن عبد الرحمن، وطلحة بن عبد الله، ونافع بن جبير.

[٨] والقاسمُ بنُ مُحَمَّدٍ،

[٩] وسالمُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ،

[١٠] وأبو بكرِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

[١١] وأبو سلمةَ ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

[١٢] وطلحةُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَوْفٍ،

[١٣] ونافعُ بنُ جَبْرِ بنِ مُطْعِمٍ.

فأما من لقيَهُ منهم وثبت عندنا لقيُهُ: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقيصة بن ذؤيب، وخارجة بن زيد، وأبان بن عثمان، وسليمان بن يسار^(١).

ولم يثبت عندنا من الباقيين سماع من زيد فيما ألقى إلينا، إلا أنهم كانوا يذهبون مذهبه في الفقه والعلم.

ولم يكن بالمدينة بعد هؤلاء أعلم بهم من:

[١] ابنِ شهابٍ،

(١) ذكر هنا ستة ثبتت عنده سماعهم من زيد بن ثابت، وفي الإملاء الثاني اكتفى بأربعة، فلم يذكر سعيد بن المسيب، ولا عروة بن الزبير، ثم قال: «وكان ممن يقوم بقوله ممن لا يثبت له لقاءه مثل هؤلاء الأربعة»، وذكر سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان، وقيصة بن ذؤيب، فكانه يقول: إنه قد ذكر لهم لقاء وسماع لكنه لا يثبت ثبوت لقاء الأربعة الذين سبق ذكرهم، والقول بأن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير لم يسمعا من زيد بن ثابت معروف عن ابن المديني ذكره عنه جماعة، وهذا يؤكد أنها إملاء ان في وقتين مختلفين، والله أعلم.

[٢] ويحيى بن سعيد،

[٣] وأبي الزناد،

[٤] وبكير بن عبد الله بن الأشج^(١).

ثم لم يكن أحد أعلم هؤلاء، وبمذهبهم من:

[١] مالك بن أنس،

[٢] وكثير بن فرقد،

[٣] والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي،

[٤] وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون^(٢).

ثم من بعد مالك:

- عبد الرحمن بن مهدي، كان يذهب مذهبهم ويقتدي بطريقتهم.

(١) في الإملاء الثاني لم يذكره، وذكر مكانه: أبا بكر بن حزم. وفي رواية يعقوب بن شيبة ذكر مكانه: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، مع تقديم الزهري على سائر المذكورين، فقال: «ولم يكن أحد أعلم بطريق هؤلاء من ابن شهاب، وكان ربيعة، ويحيى بن سعيد، وأبو الزناد يذهبون مذهبهم».

وفي رواية الخطيب في الجامع اكتفى بذكر ثلاثة: الزهري، ويحيى بن سعيد، وأبو الزناد. (٢) زيادة من الإملاء الثاني، واكتفى في الأول بهالك، وكذلك في رواية أحمد بن يحيى بن الجارود عند الخطيب.

فهرس المصادر والمراجع

- جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى: ٥٥٠هـ)، المحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة، عام النشر: ١٩٦٦م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- المدخل إلى السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، - ١٤١١ - ١٩٩٠.
- العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي

بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله

- المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤلف: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة.
- المنتقى من كتاب الطبقات، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني (المتوفى: ٣١٨هـ)، عنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ذبل المذبل، مطبوع مع تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣ م.
- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- الأموال، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: خليل محمد هراس، الناشر: دار الفكر - بيروت.

- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- أخبار النحويين البصريين، المؤلف: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦م.
- الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصب المعروف بابن أبي

- أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المنتقى: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- جمهرة أنساب العرب، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق:

لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣.

- نسب معد واليمن الكبير، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور ناجي حسن، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

- رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.

- كتاب الأربعمن المرتبة على طبقات الأربعمن، المؤلف: شرف الدين، علي بن المفضل بن علي بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر المقدسي (المتوفى: ٦١١هـ)، المحقق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.